16 January 2016
العدد 84 مجانا

حصاد الأسبوع

نشـــرة اخبـــارية أسبـــوعية تصـــدر عن مركز مقـــديشـــو للبحـــوث والـــدراســـات

الصومال - مقديشو

www.mogadishucenter.com

مؤتمر كسمايو:

مؤشر على ملامح المسار السياسي للصومال في عام 2016

تعريف المركز

مؤسسة بحثية إعلامية وتعليمية أهلية غير ربحية مستقلة ذات شخصية إعتبارية تعمل علي تقديم البحوث والدراسات السياسية والاجتماعية والتنموية للمجتمع الصومالي، وتنمية شخصية الفرد الصومالي وإعداد كوادر وطنية قادرة على قيادة الأمة والوطن. وهو مركز مستقل لا يتبع لأي جهة سياسية أو مذهبية وقام بتأسيسه مجموعة من الشباب من ذوى الثقافة العربية في 01-08-2013م

الرؤية:

أن يكون المركز البحثي الأول في منطقة القرن الأفريقي

الرسالة:

خلق بيئة بحثية وتعليمية وإعلامية راقية ومتميزة، وتقديم دراسات نوعية في كافة مجالات الحياة للمجتمع الصومالى ومنطقة القرن الأفريقي عموما مع مراعات جودة الخدمات.

أهداف المركز

- إعداد البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالجوانب التنموية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية واالإقتصادية والحضارية لجمهورية الصومال .
- رصد المواقف والآراء والاتجاهات حيال أبرز القضايا الثقافيّة والسياسية والاجتماعية التي تشغل المواطن الصومالي.
- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بأبحاث السلام ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.
- مد جسور التواصل مع الكفاءات العلمية والفكرية الوطنية الموجودة خارج أرض الوطن.
- تطوير كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى للدولة والهيئات ومنظمات الأعمال (العامة والخاصة) من خلال تنمية وتطوير قدرات ومهارات مواردها البشرية.
- الاستثمار في البشر من خلال إعداد وتنمية القيادات الإدارية وتطوير مهاراتها وقدراتها فى مختلف مجالات الإنسانية.
- ابداء المشورة والمعاونة في كافة المجالات التنظيمية والادارية لوحدات الجهاز الاداري للدولة، والهيئات ومنظمات الاعمال وذلك من خلال دراسة كافة المشاكل الادارية بها وتقديم الحلول لها ومتابعة تنفيذها.
- اعداد وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية، والدبلومات المنهية والتدريبية، وحلقات البحث والندوات والمؤتمرات في ضوء سياسة التنمية الإجتماعية والاقتصادية والادارية.
- اعداد الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات التنظيمية والادارية.
- الاهتمام بالبحث العلمي.
- المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات العلمية بهدف المساهمة في إثراء المعرفة العلمية وتوجيهها نحو خدمة المجتمع والوطن.
- تكوين وتوثيق الصلات الدائمة والعلاقات العلمية مع المراكز البحثية المحلية والخارجية بما يساعد على تحقيق أهداف المركز .
- إيجاد التفاعل المستمر مع الباحثين والمثقفين الصوماليين وذلك بتوفير وتهيئة مناخ بحثي متطور عبر شبكة العنكبوتية.

أنشطة المركز.

- ينشر المركز أهم الأخبارالمحلية والعالمية ويحللها .
- ينتج المركز أبحاثًا وتقارير، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجّهة للمختصّين، وللرأي العامّ الصومالي ، وينشر إصداراته باللغة العربيّة وباللغة الصومالية حتي تعم الفائدة لجميع فئات المجتمع الصومالى.
- يصدر المركز في المستقبل كتبًا ودوريات محكّمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والفكر والعلوم السياسية.
- يعمل المركز على تدريب الباحثين للارتقاء بأدوات البحث العلمي إلى المستويات العالمية. ويتعاون مع المؤسّسات البحثية والأكاديمية في المنطقة والعالم.

ما الحل للخروج من الأزمة السياسية؟

إعداد\ محمود عيسى فارح

لقد تعوّد الصوماليّين على رؤية يتحرّكون وفق اشارة البعثات الدبلوماسيّة الأجنبيّة فهم الّذين يخطّطون للاستراتيجيّات ويرسمون السّياسات العامّة للدّولة بل ويدفعون الرّواتب للجيش والموظّفين المدنيّين , أصبحت تلك المشاهدمألوفة لدى الجميع هنا ولم تعد غريبة او مستهجنة

لقد رأينا مؤتمرات خارطة الطّريق 2012 بقيادة اوغستين ماهيغا تمت فيه المصادقة على دستور انتقالى الكلّ كان يثمّنه ويعتبره ركن ومرجعيّة عليا ليتّضح فيما بعد أنّه لا تخلو صفحة من صفحاته على تناقضات تدفع التّساؤل : أين كانت النخبة والسّادة المستشارين عند صياغته ولماذا عجز أحدهم من قراءة بضع صفحات من كتيب بهذا الحجم من الأهمية؟ ام أنّ العقل الصومالى لم يعد بامكانه فهم لغة القانون أم أنّه لا يبالى بها ولا يروق له ذالك اصلا؟

فى غضون بضعة أيّام كانت قراءة الدّستور تلقى على مسامع المشركين فى المصادقة على الدستور الانتقالى فى مقرّ أكاديميّة الشّرطة بمقديشو للمصادقة على الدستور ومعظمهم شيوخ قبائل قادمين من مختلف المناطق الصوماليّة , عدم المامهم بمفردات القانون ناهيك عن فهمه جعلهم غير قادرين على النّقاش الاّ فى صغار الأمور ما دفعهم فى الآخر الى مصادقة جماعيّة على كلّ البنود بعد تسعة أيّام من الحضور

المكتب الأممى فى الصومال عادة يحتفظ بتفاصيل المؤتمرات بين الجهات الصوماليّة بل ويكتب أجندات المؤتمرات قبل أيّام من انعقادها من غير أن يضطرّ الى تغيير سطر واحد قبل الاختتام

ونظرا لحساسيّة الظّرف الرّاهن فانّ المجتمع الدّولى بزعامة الأمم المتّحدة يحاول تصوير نفسه كمسهّل وراعى وليس مماليا ومتنفّذا , من هنا بدأ طاقم الأمم المتّحدة يقللّ من الظّهور فى الجلسات او التّدخّل فيها لايمانهم بأنّ المبادرة ستعود بأيديهم لامحالة ريثما تستعر الخلافات وتنسدّ الآفاق على المتحاورين وهو أمر مؤكّد الحدوث, هذه الاستراتيجية المدروسة نجحت الى حدّ كبير فمع فشل مؤتمرات التّشاور فى كلّ من مقديشو وكسمايو والانهاك الّذى أصاب جميع المشاركين يبدأ الجميع فى الاستنجاد بالمبعوث الجديد ليأتى بالقول الفصل

- **تميّز مؤتمر كسمايو ب:**

- الممثّل الأممى الجديد لم يزاول عمله فى الصومال بعد , لذالك لم يشارك فى الجلسة , هذاالغياب قديكون مقصودا لارسال رسالة مفادها أنّ الدّيبلوماسيّة الأممية غير سعيدة بمسار العمليّة السّياسيّة وقد يكون لعلمهم مسبّقا بنتيجة المؤتمر

- كما أنّ بعض الوفد رفيعة المستوى مثل وزير خارجية اثيوبيا جاءت الى كسمايو فى الوقت المحدّد 10 يناير فى وقت كان الرّئيس منشغلا بافتتاح مؤتمر انشاء ولاية هيران وشبيلى السفلى ممّا أجبرهم على العودة على ادراجهم قبل أن يتمكّن الرّئيس من الوصول بعد يومين من الميعاد

- مبادرة احمد مدوبى لمنع الأعلام الاقليميّة والاحتفاظ فقط بالعلم الصومالى الأزرق ذى النّجمة الخماسية البيضاء لم تكن كافية لاذابة الجليد ورأب الصدع بين الجهات المشاركة

- البعض يردّد أنّ رئيس جوبا احمد مدوبى طلب من البعثات الأجنبية مغادرة القاعة ليكون اللّقاء صوماليّا بحتا لكنّه اتّضح أنّ معظم الدّبلوماسيّين الأجانب غادرو المدينة قبل افتتاح المؤتمر كما ذكرنا

- خلال المناقشات بدى رئيس البرلمان جريئا وعلى غير العادة حيث طرح فكرة التّمديد

- المجتمع الدّولى لا زال يتحفّظ على اوراقه وربمّ سيكشفها فى الجولة القادمة

ما الحلّ؟

أنصار كلّ من نظام التّعيين على أساس القبيلة والتّعيين على أساس التّمثيل الاقليمى استنفذو جميع أوراقهم كما ان الحكومة الفدراليّة فشلت هى الأخرى فى اقناع الطّرفين بحلّ وسط يجمع بين النّموذجين باتّباع النّظام الأوّل فى تعيين أعضاء مجلس النّوّاب والثّانى عند تعيين مجلس الشّيوخ المزمع تأسيسه

بعض الأوساط تقترح تمديد فترة البرلمان لسنتين اضافيتين على أن ينتخبو رئيس البرلمان وبعدها رئيس الجمهوريّة لاختزال الوقت والمال أوّلا ولكى يقودو الوطن الى انتخابات حرّة ثانيا

هذا الاقتراح الّذى يستثنى الرئيس حسن والسّيد جوارى قد تثير غضبهما , كما أنّ الولايات الاقليميّة تنتظر تغيير مّا بفارغ الصّبر على أمل احداث التّأثير فى المجالس الحكوميّة القادمة

البعض الآخر يذهب الى امكانيّة اجراء التّمديد لكلّ الهيئات الحكوميّة ما عدا رئاسة الوزراء , ينصّ المقترح على تعديل فقرة رئاسة الوزراء حيث تسمح للنّواب بانتخاب رئيس حكومة ذو صلاحيات واضحة قادر على العطاء لاجتياز المرحلة.

في هذا العدد

الإفتتاحية:

03 ما الحل للخروج من الأزمة السياسية؟

05 إثيوبيا: إحتجاجات أوروميا جس نبض أم تمرد حقيقي؟

07 مؤتمر تشكيل إدارة «هيران وشبيلي الوسطى»: الرهانات والتقديرات؟

08 اخبار متنوعة عن الصومال والمنطقة

المقالات والتحليلات

10 دلالات فشل المنتدى التشاوري في كسمايو

11 عباقرة لهم أصول في منقطة القرن الإفريقي: إبراهيم حاشي محمود (7)

13 القبيلة في كينيا... ... التداعيات والنتائج وآفاق المستقبل

17 الصومال في القرن العشرين (الحلقة24)

دراسة عميقة عن الصومال في القرن العشرين

18 أحمد مدوبي ... شخصية السلام في الصومال

19 مطار بوصاصو بين الحقيقة والدّعاية

20 خلاصة عن فكر ما (4)

إثيوبيا: إحتجاجات أوروميا جس نبض أم تمرد حقيقي؟

تدخل المظاهرات الإحتجاجية في أثيوبيا أسبوعها السابع، وبحسب تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أسفرت الإحتجاجات حتى الآن عن مقتل أكثر من 140 شخصا على يد قوات الأمن التي استخدمت قوة مفرطة لتفريق المتظاهرين. وتقول المنظمة إن لديها شهادات تفيد بأن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين وتركت جثثهم في الشوارع. لكن مصادر في الحكومة الإثيوبية رفضت حصيلة القتلي التي أعلنتها منظمة هيومن رايتس ووتش وذكرت أن القتلى أقل بكثير مما تنشره وسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان.

الحالة الإثيوبية الفريدة في المحك

أعادت المظاهرات الاحتجاجية التي بدأت عندما تصدى طلاب لمقترحات للحكومة بمصادرة أراض يملكها أفراد من قومية الأورومية، أكبر إثنية في البلاد، الملف السياسي الإثيوبي الي الواجهة، ويتسائل كثيرون عن مآلاتها وأنعكاستها على الأستقرار الذي كانت تتمتع إثيوبيا منذ أكثر من عقدين.

تعتبر إثيوبيا حالة فريدة في شرق إفريقيا استطاعت -على الأقل في هذه المرحلة- الموائمة بين الشمولية والتطور الاقتصادي وتحقيق استقرار نسبي ساهم في تحقيق إنجازات أقتصادية كبرى، لكن تلك الإنجازات تواجه في الأونة الأخيرة تهديدات حقيقية تتمثل في الحركات الإثيوبية المعارضة ضد النظام الحاكم للبلاد والذي تهيمن عليه الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية التي تحكم البلاد بقبضة من حديد.

وكذلك الطبيعية السكانية للبلاد تشكل تحديا كبيرا للدولة، نظرًا لتعدد المجموعات العرقية، والعدد الكبير من اللغات التي يتحدث بها السكان، وتباينهم من حيث الأديان والعقائد والتقاليد، وتأخر وصول سلطة الدولة وخدماتها لمناطق واسعة من البلاد، بالإضافة إلى شعور قوميات كبيرة بالتجاهل من ناحية، والتدخل السلبي للدولة في شؤونها من ناحية ثانية ومن أبرز هذه القوميات، القومية الأورومية التي تتظاهر منذ شهر نوفمبر الماضي، ضد ما قيل تدخلات حكومية في شؤونهم الداخلية .

التمرد سمة المنطقة

القومية الأورومية أكبر القوميات العرقية في إثيوبيا وتمثل حوالي 49.34٪ من عدد السكان ويعيش أفرادها في الإقاليم الجنوبية التي تعتبر من أغنى المناطق الإثيوبية. يحدها من الشمال أقاليم العفر والأمهرة وبني شنقول، و من الجنوب الحدود الكينية، ومن الشرق الإقليم الصومالي، ولهم امتداد عميق وواسع داخل الأراضي الكينية مجاورين للمناطق الصومالية شمال وشمال شرق كينيا، ويعتنق معظمهم الدين الإسلامي، وتدل الآثار على أن الإسلام انتشر بين الأوروميين منذ زمن طويل، كما كانت لهم علاقة تجارية وسياسية قديمة مع الجزيرة العربية.

على مدى سنوات طوال تخوض القومية الأورومية كغيرها من القوميات الإثيوبية الأخرى كفاحا مسلحا ضد ما تعتبره القومية نظاما تهيمن عليه قومية تجراي التي تشكل أقلية في التركيبة السكانية في إثيوبيا، مر بمراحل متعددة ومختلفة اتسمت بالانتعاش تارة والفتور تارة أخرى وقاد هذا النضال جبهة تحرير شعب أوروموإلي جانب الحركات التحررية الأخرى مثل "حركة استقلال الأورمو"، و"جبهة تحرير الأرومو"، والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا وغيرها.

أسست حركة تحرير أورومو عام 1973 وشاركت الحرب التي قادها رئيس الوزراء الراحل مليس زيناوي للاطاحة لنظام مجيستو هيلامريم ، لكن بعد اطاحة النظام منجستو عارضت الحركة نظام مليس زيناوي وحملت السلاح من جديد، وتعتبر الحركة من أبرز الحركات التي تقاتل ضد الحكومة الإثيوبية في الوقت الحالي، وتنشط في المناطق القريبة من الحدود مع كينيا، حيث تكثر أبناء القومية، ولها مكاتب في واشنطن وبرلين، ولديها محطات اذاعية تبث بلغتي الأمهرية والأورومية. ويرأس الحركة داود ابسا أيانا، ومقرها الرئيسي في العاصمة الإريترية أسمرة.

دوافع الإحتجاجات الأخيرة

وفقا للدستور الاثيوبي، منطقة أوروميا هي واحدة من الولايات الإثيوبية التسعة المتمتعة بحكم ذاتي، وسكانها يشكلون أكبر مجموعة عرقية في إثيوبيا ومع ذلك تقول جماعات حقوقية إنه يتم تهميشهم بشكل منهجي ويتعرضون للإضطهاد على مدى السنوات ال 24 الماضية. وبحسب بعض التقديرات، كان هناك ما لا يقل عن 20000 سياسيا أوروميا يقبعون في السجون الإثيوبية منذ شهر مارس 2014.

انطلقت شرارة الاحتجاجات في 12 نوفمبر من العام الماضي، في بلدة "جينكي" التي تقع على مسافة 80 كيلومترا جنوب غرب العاصمة أديس أبابا، عندما احتج طلاب من القومية الأورومية على تنفيذ خطة حكومية، من شأنها أن تؤدي إلى مصادرة مزيد من الأراضي الزراعية، والبلدات المحيطة للعاصمة والتي يدعي الأوروميون ملكيتها، ومن ثم إنتقلت الإحتجاجات إلى المدن الأورومية الكبرى.

رفضت الحكومة هذه الاتهامات، وادعت أن الخطة كان القصد منها فقط لتسهيل تطوير البنية التحتية وقطاع النقل والمواصلات وبناء مرافق حيوية ومراكز ترفيهية، ووصفت منظمي الإحتجاجات بالإرهابين ومدفوعين من جهات خارجية، وأرسلت إلي المناطق التي تشهدها الإضطرابات قوات مكافحة الإرهاب بعد أن فشلت الشرطة في وقف الإحتجاجات التي تخللتها عمليات سرقة وحرق واقتحام السجون ومراكز الشرطة.

السيناريوهات المحتملة

على ضوء المعطيات المحلية والإقلمية والعالمية تختلف الإحتجاجات الأخيرة عن المظاهرات التي شهدتها إثيوبيا في السنوات الماضية والدليل على ذلك:

1- إنها المرة الأولى التي تشهد المظاهرات أحداث عنف وسرقات وإقتحام لأقسام الشرطة

2- أخذت المظاهرات طابعا شعبيا وجماهيريا واسعا كما حظيت باهتمام واسع من قبل وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية.

3- أثارت ردود أفعال قوية من منظمات حقوق الإنسان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من القوميات الإثيوبية الأخرى في الداخل والخارج.

وعليه؛ يمكن تصور ثلاث سناريوهات:

السيناريو الأول: أن تعدل الحكومة الإثيوبية عن موقفها وخطتها إزاء توسعة العاصمة وإخلاء قرابة مليوني مزارع من أفراد القومية الأرومية أو على الأقل تأجليها؛ لأن هناك عوامل يمكن أن تجبر الحكومة الإثيوبية على إعادة النظر في خطتها المثيرة للجدل والا تذهب بعيدا في خلافها مع سكان منطقة أوروميا التي تعد من أهم المناطق الزراعية في البلاد، أهمها:

1- الوضع السياسي الداخلي الذي أفرزته الانتخابات التشريعية الأخيرة التي فاز بها الحزب الحاكم جميع مقاعد البرلمان.

2- خلافها مع مصر بشأن سد النهضة الذي يقع في الأراضي الأورومية مع الأخذ بعين الإعتبار تأثير مصر في الجبهات الوطنية الإثيوبية وخصوصا جبهة تحرير أرومو.

3- تتخوف الحكومة من نعكاسات هذه الإحتجاجات على الاستثمارات الخارجية وخطتها الطموحة لرفع معدلات النمو، حيث يتوقع ان تكون إثيوبيا بحلول عام 2025 بلدا ذا دخل محدود، و هذا السيناريو ضعيف جدا.

السيناريو الثاني: مزيدا من القمع. نظرا لطبيعة النظام الحاكم في البلاد أن تعدل الحكومة عن قرارها بتنفيذ خطة توسيع العاصمةليس أمرا هينا ، ويتوقع أن تمارس مزيدا من المقع لوقف الاحتجاجات، حيث قررت قبل أيام فرض الأحكام العرفية التي يخاف منها الشعوب الإثيوبية، وتعتيم إعلامي على ما يجري في المنطقة تمهيدا لشن عمليات واسعة لملاحقة القيادات الشبابية ورموز المعاضة، غير آبهة بالمناشدات الدولية لوقف استحدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين

السيناريو الثالث: أن تتحول الإحتجاجات السلمية خلال الأيام المقبلة إلى عنف مسلح ما يعطي دفعة قوية للمعارضة المسلحة من القوميات المختلفة التي تختبأ في الجبال، وبدأت بوادر هذا السنياريو في الأفق، حيث أشعلت دعوات الكفاح المسلح مواقع التواصل الإجتماعي للأفراد المنتمين إلى القوميات الإثيوبية ولاسيما الصومالية والأورومية منها. كما بدأت رموز المعارضة في الخارج بالاجتماع وتشكيل جبهة موحدة لإطاحة النظام السياسي بالكفاح المسلح. فقد أعلنت المعارضة الاثيوبية المسلحة في الخارج في 15 من شهر أكتوبر الماضي من مدينة أسلو النرويجية عن تشكل تحالف يضم جبهة تحرير اورومو ، والجبهة الوطنية لتحرير اوغادين ، وحركة المتحدة لبني شنقول ، وجبهة تحرير شعب صداما، وحركة تحرير شعب غامبيلا ، تحت اسم " تحالف الشعب للحربة والديمقراطية" لاسقاط النظام الحاكم فى اثيوبيا، وتعهد المشاركون في التحالف بالاستمرار فى النضال السلمى والسياسي والعسكرى إلى أن يتم إسقاط النظام الحالي، ووجهوا نداء إلي القوى الأخرى بالإنضمام إلى التحالف .

مؤتمر تشكيل إدارة «هيران وشبيلي الوسطى» : الرهانات والتقديرات؟

تتواصل هذه الأيام في كل من العاصمة مقديشو ومدينتي جوهر وبلدوين مشاورات بشأن مؤتمر تشكيل إدارة هيران وشبيلي الوسطى آخر حلقة من حلقات تشكيل الإدارات الاقليمية في الصومال، والذي أفتتح قبل أيام في مدينة جوهر مركز محافظة شبيلي الوسطى خلال الأيام القليلة المقبلة، وبدأت وفود مختلفة تصل تباعا الي تلك المدن للمشاركة في ترتيبات المؤتمر وإجراء لقاءات مع القيادات العشائرية والقوى السياسية المؤثرة في سير فعاليات المؤتمر وتحديد معالم من سيكون حاكم إدارة هيران وشبيلي الوسطى.

مسارين متوازين

تتحرك الشخصيات التي تسعى إلى الترشح للرئاسة إدارة الإقليمين الوفود الأخرى المشاركة في المؤتمر وفق مسارين متوازين، شراء الذمم بالمال السياسي، وتحريك المشاعر القبلي في نفوس العشائر القاطنة في الإقليمين، هيران وشبيلي الوسطى واستخدامهما مطية للوصول إلي السلطة.

تتوافق الآراء بين القوى السياسية في البلاد على أن مساري، المال السياسي وورقة الإنتماء المناطقي والقبلي هما أبسط الطريق نحو الوصول إلى إدارة الإقليمين، فالمال السياسي يساعد المرشح وخصوصا في هذه المرحلة التي تتزايد حدة السباق نحو انتخابات الحكومة الفدرالية المزمع إجراؤها نهاية العام الحالي، في كسب أصوات زعماء القبائل التقليدين وشيوخ العشائر والسياسين المقربين من هؤلاء الزعماء. أما الانتماء القبلي فهو شرط أساسي يجب أن يتوفر لدى كل من يترشح لهذا المنصب، يعني لا بد أن يكون الحاكم المقبل لإقليمي هيران وشبيلي الوسطى شخصية تنحدر من أحد الإقليمين. وأن من يتحقق لديه هذين العاملين هو الأقرب إلى الفوز برئاسة إدارة شبيلي الوسطى وهيران التي تعد صوتها الفصيل في الخلافات بين الإدارات الاقليمية على مستقبل المسار السياسي في الصومال.

خريطة القوى الرئيسية

يتوقع أن تنطلق فعاليات بشكل رسمي جلسات مؤتمر تشكيل إدارتي اقليم شبيلي الوسطى وهيران هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل على أن تستكمل عمليات تشكيل الإدارة بحسب مصدر لوزارة الداخلية في غضون ثلاثة أشهر على أبعد تقدير ، الأ أن المصدر نفسه توقع أن يتم انتخاب رئيس الإدارة قبل نهاية شهر فبراير القادم ليكون حاكم الإدارة ضمن الوفود المشاركة في مؤتمر رؤساء الإدارات الإقليمية الذي سيعقد في شهر فبراير بمدينة اسطنبول التركية .

ورغم إبداء عدد غير قليل من السياسين رغبتهم في الترشح لرئاسة الاقليمين الإن الشخصيات البازة والمتوقعة فوزها بالرئاسة لم تعلن ترشحها بعد. فهي منشغلة في فرز الأوراق وتحيط أمرها بالكتمان إلى اسكتمال وصول المشاركين إلى مدينة جوهر، وافتتاح المؤتمر، خوفا من ردود أفعال بعض السياسين الذين يقفون بالمرصاد، ويريدون تأليب العشائر ضد هذه الشخصيات، ورغبة في الإبتعاد عن الإثارة.

يتوقع أن يأتي المرشحون من ثلاث قوى سياسية رئيسية تعمل على الأرض وتتصارع على تولي سلطة إقليمي هيران وشبيلي الوسطى وهي، تحالف الرئيس ، التيار السلفي ، وتيار يقوده رئيس الوزراء الأسبق على محمد جيدي.

أولا- تحالف الرئيس

هذا التحالف هو الأقوى في الساحة ويبذل أقصى جهده للظفر بهذا المنصب المهم. وفيما يبدو يحتل ملف إدارة شبيلي الوسطى وهيران صدارة خطته نحو البقاء على السلطة لأقصى فترة ممكنة أو على الأقل خلال السنوات الخمسة المقبلة، وبالتالي يستعمل التحالف كل الأساليب السياسية الممكنة ليتولي هذا المنصب شخصية ليست من التحالف ولا يستبعد أن يكون المرشح المفضل له واحد من الشخصيات التالية:

1- وزير العدل السابق فارح شيخ عبد القادر الساعد الأيمن للرئيس. وبفوزه على منصب حاكم إدارة هيران وشبيلي الوسطى تكتمل صورة مشروع التحالف خلال السنوات المقبلة ويكون التحالف قد ضمن رئاسة إدارتين اقليميتين يعتبران من أهم الإدارات الإقليمية الخمسة في الصومال.

2- محمد عمر وزير الأمن القومي المنحدر من اقليم هيران والمقرب من الرئيس

3- طاهر عرب رئيس إحدى الجامعات في مقديشو

4- شعيب شيخ عبد اللطيف يعمل في المنظمات الخيرية وينحدر من الاقليمين ولكن هناك معلومات أخرى تتحدث عن رفضه تولي إي منصب سياسي في هذه المرحلة.

ثانيا: التيار السلفي:

هذا التيار ليس من التيارات القوية في الساحة السياسية في الصومال ويفتقر إلي شخصيات سياسية فاعلة ونشطة إلا أنه يقوم بدور مهم في ترجيح كفة المرشحين وهناك رجال أعمال ينتمون إلي هذا التيار قادرون على دفع مرشح إلى سباق رئاسة إدارة اقليمي هيران وشبيلي الوسطى أو تأييد مرشح معين من بينهم رجل الأعمال الصومالي البارز والنائب في البرلمان عبد القادر عوسبلي، بيد أن بعض المصادر تقول إنه لم يحسم موقفه فيما يتعلق بانتخابات إدارة هيران وشبيلي الوسطى بعد، وينوي الترشح للإنتخابات العامة التي ستجرى في الصومال نهاية العام الحالي.

ثالثا- تيار رئيس الوزراء الأسبق علي محمود جيدي

حظوظ هذالتيار للفوز برئاسة الإدارة الاقليمية قليلة ولأسباب كثيرة فهو تيار لا تتقاطع مصالحه مع مصالح تحالف الرئيس وآراؤه حول مستقبل البلاد يعتبر لدى العشائر التي ينتمي إليها آية في الغرابة بسبب علاقاتة الطيبة مع إدارة بونت لاند الغريم التقليدي للتحالف وبالتالي من الصعوبة بمكان أن يفوز هذا التيار بالانتخابات إن قرر تقديم مرشح للسباق .

اخبـــار متنوعـــة

رئيس الجمهورية يعزي نظيره الكيني في مقتل جنود كينيين في هجوم للشباب

كيسمايو (مركز مقديشو)- عزي رئيس الجمهورية حسن شيخ محمود نظيره الكيني أهورو كينياتا في مقتل عدد من جنود بلاده في هجوم شنه مسلحو حركة الشباب على قاعدة عسكرية للقوات الكينية في منطقة "عيل عدي" في محافظة جدو جنوب البلاد.

وقال رئيس الجمهورية في بيان صحفي "أقدم التعزية إلى الرئيس الكيني أهورو كينياتا والشعب الكيني وأهالي الجنود البواسل الذين قتلوا أثناء أداء مهامهم لتحقيق الأمن في الصومال".

وأضاف رئيس الجمهورية في البيان أن "الصومال يتعاون بشكل كامل مع كينيا والدول الأخرى الأعضاء في الأميصوم في الحرب مع حركة الشباب"، معربا عن أمله في التغلب عليها في الشهور المقبلة.

واشار رئيس الجمهورية إلى أن "القضاء على الجماعات الإرهابية المختبئة في الصومال يساعد في تحقيق أمن المنطقة والعالم".

وكانت حركة الشباب شنت هجوما عنيفا أمس الجمعة على قاعدة عسكرية للقوات الكينية ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم) في منطقة "عيل عدي" في محافظة جدو جنوب البلاد، حيث أكد مسؤولون في إدارة محافظة جدو بدء عمليات بحث عن جنود كينيين مفقودين بعد الهجوم.

ويعتقد أن الجنود الكينيين المفقودين هربوا إلى غابات في منطقة "عيل عدي"، ولم تكن هناك أية تفاصيل حول مصيرهم.

وذكر شهود عيان أن مروحيات كينية تحلق فوق غابات في منطقة عيل عدي بحثا عن الجنود المفقودين.

قائد الشرطة إلى الخرطوم

الخرطوم (مركز مقديشو)- وصل قائد شرطة الدولة الجنرال محمد شيخ حسن حامد والوفد المرافق له في زيارة رسمية ليلة البارحة إلى العاصمة السودانية الخرطوم.

كان في استقبال قائد الشرطة الجنرال الحامد نظيره السوداني الفريق أول هاشم عثمان في مطار الخرطوم الدولي ومسؤولون من سفارة الدولة في الخرطوم.

ومن المقرر أن يشارك الجنرال حامد خلال زيارته الخرطوم في حفل افتتاح مختبر التحقيقات لدول شرق ووسط أفريقيا الذي يتم تدشينه في السودان.

وتأتي زيارة الجنرال حامد إلى الخرطوم بعد عودته من زيارة قام بها إلى تركيا.

وزارة الخارجية تؤكد مغادرة الدبلوماسيين الإيرانيين البلاد

مقديشو (مركز مقديشو)- أكدت وزارة الخارجية مغادرة الدبلوماسيين الإيرانيين البلاد في المهلة المحددة لهم، وذلك في تقرير قدمته وزارة الخارجية إلى مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي.

وأشارت وزارة الخارجية أيضا في تقريرها إلى أن الدبلوماسيين الصوماليين الذين كانوا في مقر السفارة في طهران عادوا إلى البلاد بسلام.

وكان مجلس الوزراء قرر في السابع من شهر يناير الجاري قطع العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية والتي اتهمت بتنفيذ عمليات تشييعية في البلاد والقيام بأنشطة تهدد الأمن والاستقرار.

اخبـــــار متنوعـــة

فشل مؤتمر منتدى التشاور الوطني في كيسمايو

مقديشو (مركز مقديشو)- أكدت مصادر صحفية متطابقة أن مؤتمر منتدى التشاور الوطني اختتمت فعالياته في مدينة كيسمايو بدون صدور أية نتائج منه.

ووفقا للمصادر يتوقع أن يغادر قادة الدولة ورؤساء الإدارات الإقليمية في وقت لاحق من اليوم مدينة كسيمايو عائدين إلى مناطقهم.

وتشير المصادر إلى أنه لم يتوصل القادة ورؤساء الإدارات الإقليمية إلى توافق على كيفية اختيار أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وذلك بسبب تأييد بعض الرؤساء الاعتماد على المحاصصة القبلية 4.5، فيما يؤيد البعض الاعتماد على نظام المديريات.

وكان رئيس إدارة جوبا أحمد مدوبي أقام مأدبة عشاء لقادة الدولة ورؤساء الإدارات الإقليمية ليلة البارحة في مدينة كيسمايو توديعا لهم.

10 آلاف حاج إثيوبي يؤدون الفريضة هذا

جدة (مركز مقديشو)- استقبل وكيل الوزارة السعودي لشئون الحج الدكتور حسين بن ناصر الشريف، بمكتبه بالوزارة بمكة المكرمة، الشيخ محمد أمين جمال، رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجمهورية إثيوبيا والوفد المرافق له.

تناول اللقاء، الذي يأتي في إطار خطة وزارة الحج للتنسيق مع مكاتب شئون الحجاج في بحث ترتيبات ومتطلبات شئون حجاج إثيوبيا القادمين لأداء مناسك الحج لعام1437هـ، ومناقشة المواضيع التي تخص تنظيم شئون حجاجهم وإسكانهم وتنقلاتهم والخدمات المقدمة لهم من مؤسسات أرباب الطوائف ومكتب الوكلاء الموحد والنقابة العامة للسيارات.

وأوضح الدكتور الشريف لوفد مكتب شئون حجاج إثيوبيا الجهود والإنجازات التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة خدمة لضيوف الرحمن، ونوه بضرورة الالتزام بالتوعية بحجاجهم قبل وصولهم لأداء الحج بالتعليمات كافة، خصوصًا السلامة في الأماكن كافة الموجودين فيها، والعمل بالمسار الالكتروني والالتزام بخطط وجدول التفويج الزمني والتنسيق مع وحدة التفويج بالوزارة، حرصا على سلامة الحجاج.

من جانبه عبّر رئيس مكتب شئون الحجاج الإثيوبيين الشيخ محمد جمال في نهاية اللقاء عن إعجابه وإشادته بالإنجازات المقامة بالحرمين الشريفين، وقدم شكره لوزارة الحج للتعاون والتنسيق والخدمات التي قدمت لهم ولوفود مكاتب الحج كافة.

حضر اللقاء ممثلو وزارة الداخلية ووزارة الخارجية وعدد من مسئولي الوزارة، ويقدر حصة إثيوبيا من الحجاج لهذا العام 10.000 حاج.

حفل الاستقبال

حكم بالسجن لمدة عام على باكستانيين أدينا بالتشيع في أرض الصومال

هرجيسا (مركز مقديشو)- قضت محكمة في مدينة هرجيسا عاصمة إدارة أرض الصومال حكما بالسجن لمدة عام ودفع غرامة مالية قدرها ثلاثة ملايين من العملة المحلية في أرض الصومال على كل من محمد رزاق حسين وهاشم أوكيرا، وهما مواطنان باكستانيان أدينا بنشر المذهب الشيعي في مناطق أرض الصومال، وكان أحد الباكستانيين المحكومين صدر عليه الحكم الغيابي.

واصدرت المحكمة أيضا حكما بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة مالية قدرها مليونان من العملة المحلية على مواطنة منحدرة من جنوب الصومال، وأمرت المحكمة بنفي جميع المحكومين من أرض الصومال بعد انتهاء عقوباتهم.

وأكد عبد الرشيد محمد حرسي رئيس محكمة هرجيسا أن المواطنين الباكستانيين أدينا بتوزيع 200 كتاب عن عقيدة الشيعة مترجما إلى اللغة الصومالية في مناطق بإدارة أرض الصومال، فيما أدينت المواطنة الصومالية بشهادة الزور ومساعدة أشخاص يشكلون خطرا على العقيدة الإسلامية.

ضبط أسلحة وعناصر مشتبه بهم في الانتماء لحركة الشباب

مقديشو (مركز مقديشو)- ذكرت بعض وسائل الإعلام المحلية أن قوات الحكومة الفيدرالية ضبطت أسلحة وعناصر مشتبه بهم في الانتماء لحركة الشباب في عمليات نفذتها القوات في منطقة ليغو في محافظة شبيلي السفلى جنوب البلاد.

ونقلت وسائل الإعلام من مصدر في القوات المسلحة قوله إن قوات الاتحاد الأفريقي ساهمت في العملية التي تم خلالها ضبط الأسلحة والعناصر المشتبه بهم في الانتماء إلى حركة الشباب بدون مزيد من التفاصيل.

ولم يصدر تعليق حول هذا الموضوع حتى الآن من قبل حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة.

دلالات فشل المنتدى التشاوري في كسمايو

اختتم في مدينة كسمايو نسخة الأخيرة للمؤتمر التشاوري حول رؤية الإنتخابات في 2016م دون التوصل إلى إتفاق. شارك في المؤتمر جميع إدارت الفيدراليّة في الصُومال ودولة الفيدرالية ممثلة كلا من الرئيس حسن شيخ محمود والرئيس الوزراء عمر عبدالرشيد على شرمأركى ورئيس مجلس الشعب محمد شيخ عثمان جوارى ووكلاء من بعض الأقاليم الصومالية واعضاء من منظمات المدنية في الصومال.

قبل ان نتطرق عن بواطن الخلاف لأعضاء المؤتمر التشاوري نطرح لكم المستجدات عن الساحة السياسية الصومالية قبيل افتتاح الؤتمر كيسمايو:

- **اعلان إدارة بكول العليا:** كانت مفاجئة من عيار ثقيل لإعلان إدارة فيدرالية تتكون بثلاث بلديات رغم وجود جدل في بلدياتها الثلاثة، وقد وجدا اعلانها ترحيبا من قبل بونت لاند وجوبا لاند كخطوة استفزازية للرئيس جنوب غرب الصومال شريف

- **اعلان إدارة غناني لاند:** وفي خطوة وصفة بالانتقامية من قبل الرئيس إدارة جنوب غرب الصومال لرئيس جوبا لاند اعلن ادارة جديدة

ونظرًا لهذه التطورات في الساحة السياسية في الوطن واعلان الإدارت الجديدة في داخل كيانات الفيدراليّة وسكوت الدولة عن هذه المستجدات الخطيرة التى تفكك النظام الفيدرالي في الصومال وغياب بنية دستورية قوية التى تمثل مرجعا للخلافات على مستوى الدولة والأقاليم أدت إلى تهيأت المؤتمرالتشاوري في كيسمايو بالإخفاق والفشل، وتماشيا مع هذ الوضع الشائك تقسم مؤتمرون إلى تحالفين ذات مصالح خاصة، تحالف يضُم الرئيس الدولة حسن شيخ محمود والرئيس غلمدغ عبدالكريم جوليد والرئيس جنوب غرب الصومال السياسي المحنك شريف حسن شيخ آدم وتحالف آخر يمثله الرئيس بونت لاند عبدالولى محمد على والرئيس إدارة جوبا لاند احمد محمد اسلان ، فلكل تحالفين يسعون إلى تحقيق اجنداتهم على حساب تحالف الآخر، لا احد يراعى عن مصلحة الوطن فغياب الروح الوطنية وتقديس سياسة القبلية التى تتكرر مشهدها في واقعنا السياسي.

دلالات الفشل المؤتمر كسمايو:

تعد فشل مؤتمر كسمايو احد مظاهر" ديجافو السياسية" التى تتكرر مشهده بين فينة وأخرى في مسرح السياسي للوطن، ففشل المؤتمر كسمايو حاليا وفي ظل الظروف الصعبة التى تمر البلاد ستسبب إلى دخول الوطن إلى متاهة لا مخرج فيها، وكم مؤتمرا تشاوريا حدث قبل مؤتمر كسمايو وماذا كانت مخرجاته لا احد يسأل عن الآخر فكلّ هدفه ان يسمع الجعجعة للشعب الصومالي ولا نرى طحينا.

فمن دلالات الأخرى الذي تحمله الفشل المؤتمر كسمايو أن السياسين الصومالين لم يصلوا بعد مستوى عاليا من النضج السياسي، بل ان مظاهر القبيلة في السياسين تتجدد وتتشكل كالحرباء ففي كل مرة يتلونون حسب متطلبات تلك الفترة، ولا يمكن ان يصلوا إلى صيغة تفاهمية تنقذ الشعب الصومالي من الضياع.

ومن ملاحظ ان الدولة لا تملك عصى سحرية للتهدأت الهيجان السياسي للوطن بل إنها تمثل جزءا من المعادلة السياسة، فمن الضروري أن تكون الدولة خارج مطامع وسياسات مناطقية التى يمثلها إدارة الفيدرالية، فالطامة الكبرى تأتي حينما تساند الدولة احد طرفي الصراع في اللعبة السياسية في الوطن، مع ذلك تنادي بأنها هي محضن إدارة فيدرالية في الوطن.

ماذا بعد المؤتمر كسمايو المارثوني؟

اطالة الازمة السياسية في حد ذاتها هدف استراتيجيٌ لبعض القوى السياسية في البلاد، وخاصة الحكومة ومجلس النواب. وعبر تمديد للمؤسسات الحالية يحققون اطماعهم ومشارعهم السياسية التي قد تقف اذا ما تم التوافق على صيغة مشتـــــــــركة تخرج البلاد من هذا النفق المظلم، فبعد المؤتمر "المارثوني" في كسمايو الذي باء بالفشل لا شكل سيكون هناك اللقاءات أخرى لحلحلت الوضع المتأزم والدول التى تعطى الإلماما لمعضلة الصومالية لا تترك الصومال في هذا المنعطف الخطير.

وبعد اصرار قوى السياسية في موقفها وعدم وجود تنازلات حتى الآن فسيكون سيناريو المحتمل لخروج المأزق الراهن هي تمديد الدولة الحالية مع وجود ضمانات في كيفية الإنتخابات بعد إنتهاء فترة التمديد، وإلا لا يمكن ان نرى سيناريو اخر في ظل تشبث اطراف المؤتمر بمواقفهم.

عباقرة لهم أصول في منقطة القرن الإفريقي: إبراهيم حاشي محمود (7)

الدكتور محمد حسين معلم

إنتاجه العلمي والثقافي

والحديث عن شخصية الشيخ إبراهيم حاشي محمود لا ينتهي بالسهولة، غير أننا نختتم هنا إنتاج الشيخ العلمي والثقافي، علماً أنّ الشيخ أبدع أكثر من ميدان كعادة أهل العلم والدراية، ويكفي فضيلته بأنّه كان ضمن الشيوخ لشيخنا ومربينا أبي أحمد الشيخ محمد أحمد محمود الشاشي المقدشي المعروف بشيخ أبا، وقد أخبرني الشيخ أبا نفسه في ذلك قبل وفاته رحمه الله حيث أن الأسرة الشاشية اشتهرت بترحيب العلماء والوجهاء من داخل الصومال وخارجها، وقد حرص الشيخ أبا على أن يستضيف الشيخ إبراهيم حاشي محمود وهو شاب غريب في العاصمة بحيث جاء من مدينة حدر في محافظة بكول مسكن أسرته، فوجد فرصة ضيافة هذه الأسرة الكريمة ذات خلق وعلم من أحفاذ الشيخ عبد الرحمن صوفي الشاشي الذي استضاف من قبل كلاً من الشيخ عبد الرحمن الزيلعي والشيخ أويس القادري وغيرهما، ومن لم يكن غريباً على تلك الأسرة العلمية ترحيب أهل العلم بغية تكريمهم وإيوائهم بالإضافة إلى استفادة العلوم والمعارف على أيديهم، ومن هنا استفاد الشيخ أبا بأخيه الشيخ إبراهيم ورحب مكرماً معززاً وكان الشيخ أبا يفتخر بأنّه أخذ بعض العلوم مثل علوم اللغة والبلاغة والمنطق على يد الشيخ إبراهيم مما يدل على وفاء الشيخ أبا للعلماء وتواضعه الجمّ، والجدير بالذكر أنّ الشيخ إبراهيم قام بتدريس العلوم ونشر الثقافة الإسلامية والعربية في أكثر من ميدان ورواق في المدن والحضر، وكان على هذا المنوال في القاهرة عندما كان طالباً مرتبطاً بالجامعات في مصر، والحقيقة أنّ هذا الأمر يحتاج إلى بحث عميق ودراسة مستفيضة حول شخصية جهود الشيخ العلمية، ولعله يأتي يوم يقوم مراكزنا وجامعاتنا الصومالية تسلط الضوء حول تلك الشخصية وأثاره العلمية لاسيما الحلقات العلمية التي قادها في حياته ونوعية العلوم والدروس كان يكرس نفسه في أدائها.

وقد عرضنا فيما مضى جهود الشيخ في التعليم والثقافة لبلادنا عبر مقالاته اليومية ومحاضراته العديدة، ونشير هنا بعض إنتاج الشيخ العلمي والثقافي، ولكن قبل ذلك فينبغي إلى نشير إلى ابداعات الشيخ الثقافية عندما ابتكر أبجدية جديدة في كتابة اللغة الصومالية، الحدير بالذكر يعتبر الشيخ إبراهيم الوحيد من أهل العلم والثقافة الذي اختار بالحروف العربية لكتابة اللغة الصومالية، ولأجل هذا المشروع الثقافي وضع كتاباً خاصاً ليبرهن إمكانية ذلك ويقوي الحجج والبراهين في المشروع من خلال كتابه " الصومالية بلغة القرآن"، وذلك قبل تدوين ونحت الأبجدية الصومالية. وكان الصراع قائما بين ممن يؤيدون كتابتها الحرف العربي وبين من ينادي كتابتتها بالحرف اللاتيني. وقد خاض الشيخ في هذه المعركة منادياً كتابة اللغة الصومالية بالحرف العربي ، وقد استطاع نحت وابتكار حروفا عربية مناسبة ومهيأية للاختيار في كتابة اللغة الصومالية وذلك قبل استقلال بلاد الصومال من الاستعمار وقبل كيان سياسي وطني. وضع الشيخ إبراهيم محمود هذا الكتاب ليبرهن كتابة اللغة الصومالية بالحرف العربي، وطبع الكتاب بمطابع مقديشو – الصومال عام 1962م. وقد أشار معالي الشريف صالح محمد علي هذا الجهد الكبير من قبل الشيخ في كتابه" Hudur, The History of Southern Somlia, p. 228 " لاسيما عند تطبيق الشيخ بتلك الحروف في قصيدة للشيخ أويس عبارة عن أوراد وهي قصيدة" إله أبوكي" باللهجة الرحنوينية، التي كان يجيد الشيخ إبراهيم. ولتحمس الشيخ إبراهيم في مشروعه كتابة اللغة الصومالية بالحروف العربية أردف جهوده الماضية بكتاب آخر " وهو عبارة عن تطبيق ما طرح على الساحة، وأطلق هذا الكتاب بـ " قواعد اللغة الصومالية" وقد استخدم الشيخ بالحروف العربية التي ناداها، وقد ناقش الشيخ بعض القواعد للغة الصومالية، هذا الكتاب ما زال مخطوطاً علي شكله الأصل الذي تركه المؤلف عند أحد الأخوة لمؤلفنا الشيخ إبراهيم حاشي محمود وهو الدكتور محمد حاشي محمود (حنطيوم) xindhakayame ، علماً أن الدكتور محمد ترجم هذا الكتاب من الحروف العربية إلى الحروف اللغة الاتينية، حيث طبع في استوكهوم – السويد في فبراير عام 1998م، ويمتاز الكتاب بأنه يترجم مؤلفنا وخاصة إنتاجه الثقافي والعلمي. وهذا الكتاب المترجم يقع في 123 صفحة. ورغم أن الكتاب مكتوب باللغة الصومالية إلا أن المؤلف استخدم بالحروف العربية، إضافة إلى كتابات عربية توضح هدف الكاتب وتبرهم حجية المشروع العربي في الصومال تجاه حركة التعريب، وهذا ليس غريباً لدا الشيخ إبراهيم حاشي محمود لأنه كان من الأوائل الذين نادوا تعريب الحرف ليكون على بداية تعريب اللغة والثقافة.

ومن بين إنتاج الشيخ العلمي والثقافي كتابه: " كفاح الحياة " وهذا الكتاب يؤرخ حياة الشيخ إبراهيم حاشي محمود، حيث يترجم المؤلف نفسه ، على دأب بعض العلماء السابقين. والكتاب يبرز مظاهر كفاح مرير مرت بالمؤلف في حياته منذ نعومة أظفاره ، وقدم فيه مبلغ نضوج الرجل العلمي والعقلي. والحقيقة إن الوقائع التاريخية التي وردت في هذا الكتاب إنما هي حقائق مجردة كتبها المؤلف عن خبرة مباشرة ... حقائق كان بطل أدوارها المتلاحقة ، وهناك موضوعات ترمز إلى شخص أو أشخاص غير مصرحي الاسم في الكتاب لهم أدوار في تأثير الحياة الفعلية للمؤلف كما ذكر ذلك في الكتاب. وهذا الشخص أو هذه الأشخاص يحتفظ صاحبنا بذكر أسمائهم ، وليس لأي شخص حق التصريح باسمهم أو التفسير بأعمالهم مع المؤلف، والكتاب يتكون من مقدمة وثلاث مراحل وخاتمة ، والمؤلف حينما يتناول أدوار حياته يقسم إلى ثلاث مراحل، الأول: مرحلة الطفولة والنشأة ، الثانية : مرحلة التعليم المنظم ، والثالثة العمل . والغرض من هذه الترجمة هو دراسة هو دراسة شخصية السيد إبراهيم حاشي محمود منذ نشأته والظروف التي أثرت سلوكه ، وكذلك الوقوف علي إنتاجه الفكري والأدبي وما قام به من جهود للمساهمة في تحرير بلاده، وتوحيد كافة أجزائه الخمسة التي اقتسم بها الاستعمار الحبشي ، والفرنسي ، والإنجليزي ، والإيطالي ، تلك الجهود التي كانت في وقت كان الصومال في أحلك أيامه من حيث الضغط الاستعماري ، ثم اختتم المؤلف رؤيته في حل المشاكل اليومية للمجتمع الصومالي ، إضافة إلى هواياته ، والكتاب يقع في 75 صفحة ، وطبع بمطبعة مقديشو ، أكتوبر عام 1960م .

ومن المؤلفات الشيخ إبراهيم حاشي محمود كتاب " النظم القانونية للمرافقات الشرعية " وقد ألف الكتاب بمناسبة الدورة الدراسية التي نظمتها وزارة العدل الصومالية للقضاة المدنيين في عام 1959م، بحيث درس فضيلته لبعض طلبة العلم ووزع عليهم الكتاب مجاناً، وذلك في سبيل تطوير السلك القضائي، علماً أن الكتاب يتعرض جوانب من النظم القضائية الحديثة المتمشية مع الأحكام الشرعية في الدعاوي ، والاستئناف وغيرها مع مراعاة المذهب الشافعي الذي يـــــــــتمذهب به الصوماليون. وفيما يتعلق جهود الشيخ في المجال المذكور لا يتوقف في ذلك، بحيث كان الشيخ ضمن اللجنة التي قاموت باعداد دستور البلاد في شهر أبريل عام 1960م.والكتاب طبع في مقديشو عام 1959م.

والشيخ إبراهيم حاشي محمود لم يقتصر جهوده العلمي والثقافي في وضع الكتب والمؤلفات، وإنما امتدّ جهده الثقافي أيضاً إلى كتابة المقالات، وأعني تلك المقالات المنشورة في الصحف والمجلات المحلية والإقليمية، مثل: الصومال واللغة العربية ، نشر هذا المقال في جريدة الأهرام، في 25 مارس عام 1957م بالقاهرة. الصومال تطلب من مصر إمداده بالمدرسين والكتب، نشر في جريدة القاهرة المسائية، في 25 يونيو عام 1957م. هذه بلادنا الصومال، نشر هذا المقال في جريدة الجرس لجامعة عين شمس ، عام 1957م. وجاء كل هذه المقالات وغيرها في كتابه: " مجموعة من المقالات.

ومن جهوده رحمه الله "تصحيح وتقديم كتاب " بطل الصومال" الذي وضعه الشيخ جامع عمر عيسى، وكان دور الشيخ إبراهيم محمود حاشي يقتصر بدورة بعض المراجعات والتصويبات التي كان يراها أنها تتم الكتباب وتوثق أكثر عمقا وتوضيحا ، كما أراد المؤلف الشيخ جامع.

ومن الكتب التي وضع بها الشيخ كتاب " التعليم في الصومال " وكان أصل الكتاب محاضرة ألقاها الشيخ في في المركز الثقافي للمؤتمر الإسلامي بمقديشو في أبريل عام 1958م، وتحدث الشيخ تسلسل مراحل التعليم من الدكسي إلى التعليم المسجدي أو نظام الحلقات، ثم إلى التعليم المدرسي المنظم، وتناول الشيخ في الفصل الأول التعليم الديني ، في الفصل الثاني طرق إصلاح التعليم لاديني ، والفصل الثالث التعليم المدني ، والفصل الرابع تطوير التعليم المدني.

وتوفي الشيخ إبراهيم حاشي محمود الأوغادين في شهر يوليو عام 1971م كما يذكر ذلك البروفسور محمد حاج مختار في كتابه Historical Dictionary of Somalia P. 111، ولا شك أنّه من أهم الأعلام الصومالية في الساحة العلمية والثقافية في القرن المنصرم، وكثير ما كان يتحدث الشريف صالح محمد علي جهوده وحماسته في الثقافة العربية، رحمهم الله جميعاً.

جبريل الكتبي

القبيلة في كينيا... ... التداعيات والنتائج وآفاق المستقبل

مقدمة

على الرغم من أن كينيا تعتبر واحدة من الدول الأكثر استقرارا في منطقة شرق ووسط إفريقيا، إلا أن القبلية قد تهدد هذا الاستقرار النسبي الذي تميزت به كينيا منذ الاستقلال عام 1963م عن نظيراتها في المنطقة، وفي هذه الدراسة نحاول الاستعراض لجانب من هذه المشكلة وجذورها، والتي ربما هي مرتبطة بالدرجة الأولي بتركة الاستعمار البريطاني ، كما سنلقي الضوء على دور النخب الحاكمة في ترسيخ القبلية، إضافة إلى التداعيات والنتائج التي ترتبت عليها، وكيف ارتبطت القبلية بالسياسة، وأخيرا الآفاق المستقبلية للبلاد، وفق المحاور أدناه:-

أولا: أزمة القبلية والنخبة الحاكمة

كان الشعب الكيني شعب متلاحم على الرغم من تعدد أجناسه وقبائله التي تجاوزت (41) قبيلة، وعاشت القبائل الكينية بسلام دون أن تكون هناك حروب على أسس عرقية، باستثناء بعض الصراعات على الماء والكلأ في بعض المناطق. لكن مع مجيء الاستعمار البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر ظهرت الشحنات قبلية إلى السطح، و كانت نتيجة طبيعة لإفرازات الاستعمار حيث مثلت إحدى أبرز أدوات السياسة البريطانية الاستعمارية آنذاك في تقسيم المجتمع إلى عرقيات وقبائل بهدف التحكم على المستعمرة الجديدة (كينيا)، الأمر الذي أدى إلى حالة من الشك المتبادل بين القبائل.

لكن من سوء الحظ، لم تعالج النخب الحاكمة على هذه المشاكل بعد الاستقلال ،وبدلاً من ذلك سعت إلى ترسيخ تركة الاستعمار، وتأسست أحزاب سياسية تعتمد بالدرجة الأولى على العنصر القبلي في هياكلها، وتتمثل في حزبين كبيرين وهما: حزب الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي(كانو)، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكيني الأفريقي (كادو)، وكان الأول يسيطر عليه إلى حد كبير قبيلتا الكيكويو واللوو، بينما كان يسيطر على الأخير تحالف يضم جميع القبائل الكينية الصغيرة.

وفي هذه الفترة كان يسعى حزب "كانو" بزعامة حومو كينياتا أول رئيس بعد الاستقلال ونائبه جيراموغي أودينغا إلى الاعتماد على نظام مركزي بهدف السيطرة على مفاصل الدولة، فيما أصر حزب "كادو" الذي كان يمثل القبائل الأخرى إحداث نظام فيدرالي للحكم خوفا من هيمنة قبيلتي (الكيكويو واللوو) على الحكم(1).

وبما أن حزب "كانو" كان هو الحاكم في ذلك الوقت فقد قام بتجاهل مطالب الفيدرالية معتمداً على نظام مركزي أسهم كثيراً في توسيع الفجوة السياسية والاجتماعية القبلية بين الكينيين.

لكن سرعان ما حدث خلاف عميق بين قادة حزب "كانو" بعد سنتين من الحكم ليستأثر الرئيس جومو كينياتا بالسلطة والمال، فيما قام باعتقال نائبه جيراموغي أودينغا، وقد أدار جومو كينياتا البلاد لصالح قبيلته "الكيكويو" من خلال المحسوبية دون أن يلقى نظرة على التداعيات المؤلمة التي سترتب عليها، وقد تجلت هذه المحسوبية والقبلية في إدارة الدولة من خلال الإنفاق الحكومي الكبير في البنية التحتية والاجتماعية في مناطق الكيكويو، مقابل تهميش واضح للمناطق الأخرى، ولم يكتف جومو كينياتا إلى هذا الحد، بل قام بتصفيات واغتيالات واسعة النطاق ضد الأصوات الداعية إلى توزيع الثروة بشكلٍ أكثر عدلاً، بما في ذلك حليفته "اللوو" لدرجة تصفية رموز سياسية بارزة من "اللوو" بينهم الوزير توم مبويا، والذي كان يعتبر أحد أقطاب النظام، لأن كينياتا كان يرى بأن "اللوو" تهدد عرشه إذا ما استمر التحالف معها باعتبار أنها من أكثر القبائل الكينية تعليماً.

وفي نفس الوقت لجأجومو كينيا إلى نوع آخر من الذكاء السياسي لترسيخ حكمه حيث استقطب أبرز الوجوه السياسية من حزب "كادو" المعارض بينهم "دانيال أراب موي" والذي أصبح لاحقاً نائبا له ، وينتمي موي إلى قبيلة كالنجين إحدى القبائل الكبيرة – بعد الكيكويو واللوو – لتتحول الأخيرة منذ ذلك الوقت حتى اليوم إلى عدو سياسي لذوذ ضد الكيكويو.

وبعد وفاة جومو كينياتا 1978م ، تسلم موي حكم البلاد ، واستمر على نفس النمط في إدارة الدولة،كما عمد هو الآخر إلى إقصاء الكيكويو ورفع شأن قبيلته إلى جانب استقطاب أقليات أخرى، غير أنه لم يستطع اجتثاث الكيكويو كلياً كما فعل سلفه "كينياتا" ضد القبائل الأخرى، فمن جهة كانت تمتلك الكيكويو ثروة هائلة مكنتها في وقت من الأوقات (1982م) من زعزعة حكمه عن طريق إنقلاب فاشل قام به السلاح الجوي الكيني، ومن جهة ثانية تمثل الكيكويو أكبر عرقية سكانية(22%) في البلاد، إضافة إلى ارتباطها العميق بالحكم في عهد جومو كينياتا.

مع ظهور التعددية الحزبية في 1992م ، تزايدت القبلية وبدأت تؤثر على المشهد السياسي بشكل ملحوظ، كما نشأت أحزاب سياسية كثيرة،كل يعتمد على قبليته في تثبيت أركانه، ومن بين الأحزاب التي تأسست حزب (Ford Kenya)من قبيلة اللهيا، وحزب(DP) الكيكويو، (FORD PEOPLE من قبلة كيسي، SPK)) من قبائل ماجيكيندا الساحلية، الحزب الوطني الديمقراطي / الحزب الليبرالي الديمقراطي من قبيلة اللوو ، (SDP) – من قبيلة كامبا، وهلم جرا.

ثانيا: تداعيات القبلية ونتائجها

أدت القبيلة المترسخة في المجتمع الكيني – بفضل الاستعمار والنخب الحاكمة!! – إلى عدد من المشاكل في كينيا تجلت تداعياتها في أكثر من جانب تتمثل في الآتي:-

انقسام سياسي على أسس عرقية: مع أن الانقسام السياسي على العرق كان حاضرا في المشهد السياسي الكيني منذ الاستقلال ومروراً بالتعددية الحزبية، والتي بدأت في عام 1992، إلا أن انتخابات في عام 2007 كانت علاقة فارقة في تاريخ الكينيين، وذلك عندما انقسم الكينيون على نتائج الانتخابات بعد ما قام حزب الوحدة الوطنية بزعامة الرئيس كيباكي بتزوير الانتخابات، لتنطلق شرارة العنف في أنحاء متفرقة من البلاد، وتم استهداف قبيلة الكيكويو في منطقة الوادي المتصدع ، مما أدى إلى مقتل أكثر من ألف وثلاثمائة شخص خلال ثلاثة أيام، وتشريد الآلاف من ديارهم ومزارعهم.

فمنذ ذلك الوقت، أصبحت الولاءات العرقية هي السائدة لدى التنظيمات السياسية، باعتبار أن أي تظيم سياسي يمثل جماعة عرقية معينة لتعزيز مصالحه الخاصة دون أن تكون هناك أدى مراعاة للمصالح الوطنية، كما تستخدام هذه التنظيمات الشعارات الثقافية لإثارة العواطف العرقية بهدف تحقيق مكاسبها السياسية.

فعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات المثيرة للجدل هي التي أسهمت في العنف العرقي في البلاد، إلا أن الاستقطاب الجهوي لدى النخبة السياسية قبل الانتخابات كان عاملا محوريا حول الانقسام العرقي بحيث كان واضحا مدى حضور العامل العرقي في المعادلات السياسية.

لكن الانقسام السياسي على الأسس العرقية لا يعزي إلى الشعب الكيني، والذي أثبتت التجارب بمدى التلاحم الثقافي والعرقي السائد بين مكوناته، بقدر ما ما يعزى إلى النحبة السياسية والتي دائما ما تحاول استغلال العرق من أجل مصالحها الخاصة، وبالتالي فإن العملية الانتخابية في كينيا منذ انتخابات 2007م لم تعد سوى إحصائية مبطنة للكشف عن التوازن القبلي، ما يجعل الولاءات القبلية هي العامل الأكثر حسماً في تحديد سلوك الناخبين في بلد غير متجانس عرقيا وثقافيا(2).

انتشار الفساد: مشكلة الفساد يعتبر قضية مستعصية في كينيا بحيث يتحدث الكل عن مضاعفاتها على التنمية، كما أن كينيا تعتبر واحدة من الدول الإفريقية الأكثر فسادا حيث اشتشرى في مفاصل الدولة، مما أدى إلى شلل شبه كامل في الأداء الحكومي والذي بدوره أثر على حياة المواطنين، وتمثل جرائم الفساد في كينيا من الرشوة والإغراءات السرية وإساءة استخدام السلطة، واختلاس الأموال العامة، والحيازة غير القانونية لأراضي عامة، لتحتل كينيا الرقم145 في عام 2014م بشأن معدل جرائم الفساد من أصل 175 دولة وفقا لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية.(3)

ومع ذلك كله لا يوجد إرادة سياسية لدى النخب الحاكمة في محاربة الفساد، وأن كل ما تفعله هو إطلاق تصريحات من هنا وهناك بأنها ستقوم باللازم، وعليه فإنه من الصعب جداً الحد من الفساد بسبب أن الفاسيدين يتمتعون بحماية من المسؤولين في أعلى هرم السلطة بسبب القبيلة،مما جعل الفساد يتوسع بشكل مذهل، لا سيما في ظل إدارة "اليوبيل" الحاكمة حاليا، مما جعل الدول المانحة تدق ناقوس الخطر ، وتهدد باتخاذ إجراءت صارمة ضد النظام الحاكم،وذلك بعدما أصدر سفراء 11 دولة من الدول المانحة في 11 نوفمبر الماضي بيانا مغتضبا عن الفساد المستشري في كينيا بعيد اجتماعهم مع لجنة مكافحةالفساد، كما أعلن السفراء في وقت لاحق من البيان بحظر مسؤولين كينيين كبار متهمين بالفساد من السفر إلى بلادهم، وفي نفس الوقت أكدوا استعدادهم لاتخاذ المزيد من الخطوات ليس فقط على محاربة الفساد ، وإنما أيضا إعادة الأموال المسروقة إلى الشعب الكيني.

المحسوبية: تعد المحسوبية واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه كينيا، ويتم توظيفها على الأسس العرقية دون مراعاة للمؤهلات في بعض الأحيان، ويتجلى ذلك من خلال تقارير رسمية حيث أظهر تقرير صادر عن لجنة الخدمات العامة (2014م): أن ثلاثة قبائل فقط من أصل 41 قبيلة في كينيا تستحوذ على ما يقرب من 50% من الوظائف الحكومية، بحيث جاءت قبيلة "الكيكويو" الأولى بما يمثل 22.3 % من مجموع القوى العاملة في مؤسسات الدولة. وحازت قبيلة "الكالينجين" في المركز الثاني 15.3 %، فيما أصبحت قبيلة "اللهيا" المركز الثالث بنسبة 11.3% وكان هذا التقرير نتاج دراسة استقصائية شملت (168) مؤسسة حكومية يعمل فيها(92) ألف موظف(4).

والجدول أدناه يوضح نسبة كل قبيلة من هذه القبائل الثلاثة من مجموع سكان كينيا، وحصة كل منها في الوظائف الحكومية.

م	القبيلة	نسبة القبيلة من مجموع سكان كينيا	نسبة القبيلة في الوظائف الحكومية
1	الكيكويو	17%	22.3%
2	اللهيا	14%	11.3%
3	الكالنجين	%13	15.3%
4	المجموع الكلي للقبائل الثلاثة	45%	49%

القبيلة

نسبة القبيلة من مجموع سكان كينيا

يمكن ملاحظة الجدول أعلاه، بأن القبائل الثلاثة وحدها حصلت على 50% تقريبا من مجموع الوظائف الحكومية، فيما لا يتجاوز نسبة تعدادها 45% من مجموع سكان البلاد.، وهذا لمؤشر حقيقي بمدى الصورة القاتمة لهذا البلد ودور القبلية في تقسيم الشعب.

وعلى مستوى الموظفين في القصر الرئاسي، فإن 297 من أصل 654 موظف يعملون فيه ينتمون إلى قبيلة الرئيس أهورو (الكيكويو) وهي نسبة تصل إلى 45.4% ، بينما 96 موظفا ينتمون إلى قبيلة نائب الرئيس (الكلنجين) وفقا لتقرير أصدرته لجنة الخدمة العامة (PSC) .نهاية العام 2015م()

ضعف الانتماء الوطني: على الرغم من أن الكينيين يفتخرون بهويتهم الوطنية إلا أن القبيلة السائدة على نظام الحكم في كينيا ولدت لدى بعض المواطنين ضعف الانتماء الوطني، بحيث إن هناك مجموعة كبيرة من الكينين يرون أنهم مواطنون بالدرجة الثانية لما لحق بهم من تهميش سياسي واجتماعي وتنموي منذ الاستقلال حتى اليوم، لأن التمهيش واستأثار بعض القبائل على السلطة والثروة قلّل لدى هؤلاء الاعتزاز بهويتهم الوطنية، وبالتالي أصبح الولاء للقبيلة أقوى من الولاء للوطن،.وأن معظم الكينيين يعرّفون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى هذا المجتمع العرقي أو ذلك" ليس في المناطق الريفية فقط وإنما حتى في المناطق الحضرية، ما يعني أن الهوية الوطنية في تراجع كبير مقابل تنامي الهوية العـــــــــرقية، وهو أمر بلاشك سيشكل تحدياً كبيراً أمام هذا البلد الذي يعتبر ملهماً للديمقراطية الإفريقية منذ عقود.

ثالثا: آفاق المستقبل.

في واقع الأمر القبيلة سرطان يهدد استقرار كينيا ، وليس هناك ما يوحي بتراجعها حتى الآن، بل يتصاعد شأنها منذ انتخابات2007 ، والتي مازالت تداعياتها ومضاعفاتها مستمرة حتى اليوم . وتعود أزمة القبلية في كينيا إلى عاملين أساسيين وهما: المساواة (توزيع الثروة بشكل أكثر عدلا) والذي يبدوا أنه تحسن في الآونة الأخيرة، أما الثاني، فهو المشاركة السياسية والتي باتت حكرا لبعض العرقيات، ويشكل العاملان(السلطة والثورة) محورا أساسيا في أي اندماج اجتماعي يتم بين القبائل، وبدون معالجتهما لن تحقق كينيا أي استقرار سياسي في المستقبل حسب تقديري.

ففي ما يتعلق بالمساواة في توزيع الثروة، فيبدو أن الجدل الذي كان يدور حولها في طريقه نحو التراجع بشكل أو بآخر بسبب اعتمام النظام اللامركزي في إدارة حكم البلاد منذ عام 2013م، وذلك عقب استفتاء على دستور جديد صوت عليه المواطنون في عام 2010م. وهو دستور بلاشك أسهم كثيرا في حل بعض القضايا ذات الصلة بتقسيم الثروة خلال الثلاث السنوات الماضية، كما ينص الدستور على توزيع كينيا إلى 47 محافظة تتمتع كل محافظة بهيكل حكومي محلي منتخب تتلقى ميزانياتها من الحكومة المركزية وتحت تصرف المسؤولين المحليين في كيفية صرف الانفاق عبر مجالسهم المحلية.

وعلى الرغم من أن مجموع الموازنات التي تتلقاها المحافظات من الحكومة المركزية لا تتجاوز 15% من الميزانية الكلية الوطنية،إلا أن أنها قللت من الصراع القبلي على الثروة إلى حد ما، وبالتالي فإن التنازع القبلي على الثروة قد يتراجع في المستقبل القريب على الرغم من وجود أصوات داعية برفع موازنات المحافظات إلى 40% من الميزانية الكلية بدلا من 15% المعتمدة حليا، وإذا ما تم الاتفاق على الخيار الأخير فإن كينيا تكون قد طوت صحفة الجدل حول الثروة المتنازع عليها بين القبائل والمناطق، الأمر الذي سيؤدي إلى مرحلة جديدة من التعانق القبلي والانسجام الاجتماعي في بلد متعدد الأعراق.

أما المشاركة السياسية فقد أصبحت حكراً لقبليتين حكمتا البلاد منذ الاستقلال وهما: قبيلة الكيكويو التي ينتمي إليها ثلاث رؤساء من أصل أربعة رؤساء في تاريخ البلاد منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1963م حيث تولى جومو كينياتا (1963-1978م) وكيباكي (2002-2012م) وكينياتا الابن (2013) وهو الرئيس الحالي، أما القبيلة الثانية وهي قبيلة كالنجين التي ينحدر منها الرئيس الأسبق دانيال أراب موي(1978-2002م) كما أن نائب الرئيس الحالي يأتي من نفس القبيلة.

وهذا الأمر يراه الكثير من المراقبين بأن هناك تحالف برجوازي بين الطبقة الحاكمة على الرغم من التباعد العرقي بين القبيلتين بحيث أن الكيكويو من عرقية "بانتو "بينما الأخرى تنتمي إلى العرقية "النيلينة". وإن كان هذا التحالف طبقي بامتياز إلا أنه يمثل استأثارا حقيقيا بالسلطة من قبل القبيلتين.

وبما أن الحكم ارتبط بقبيلتين فقط منذ الاستقلال فإن المشاركة السياسية ظلت مغلقة أمام القبائل الأخرى، ما يعني أن الكينين ما زالوا منقسمين حول المشاركة السياسية التي حجبها أبناء القبيلتين عن الأغلبية الأخرى، ولعل اصطفاف القبائل التي تشعر بالتهميش حول المعارضة في الانتخابات الأخيرة 2013م كان نتاجا طبيعيا من هذا الشعور ، كما أن الكثير من الكيكويو يرون بأحقيتهم لرئاسة البلاد وأنهم بدرجة أعلى من القبائل الأخرى.

رابعا: الخلاصة والتوصيات

في واقع الحال، القبلية هي ممارسة رجعية ظلت عقبة كبيرة أمام الديمقراطية المحرزة في هذا البلد، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت هي المسؤولة عن الكثير من الأمراض المستعصية مثل التخلف والفساد وتزوير الانتخابات والعنف العرقي والفرص غير المتكافأة في مؤسسات الدولة،ولا يوجد لها معالجة حقيقة لطالما تتجاهل النخبة الحاكمة الأسباب الحقيقية وراء تصاعدها، لأن السبب الرئيسي للقبلية في كينيا اليوم هو المنافسة على السلطة والموارد بدل أن تكون هناك صيغة واضحة لتقاسم السلطة والموارد وفق الأطر الدستورية.

ونظرا لهذا، فإننا نقدم عددا من التوصيات لتجنب المزيد من الاحتقان القبلي وإخراج البلاد إلى بر الآمان –:

إصدار قوانين تمنع الأشخاص والمؤسسات والأحزاب السياسية والجمعيات من الدعوة أو الترويج للتمييز العرقي أو الممارسات التمييزية على أساس العرق، وتشجيع التسامح والتفاهم وقبول التنوع في جميع جوانب الحياة الوطنية.

تشجيع المشاركة الكاملة لجميع العرقيات والقبائل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك التجنب من تزوير الانتخاب. والسعي إلى مراعاة التوازن العرقي والقبلي عند التوظيف في مؤسسات الدولة.

على الحكومة أن تضع خطة لتعزيز البرامج التعليمية والتدريبية لتوعية الجمهور ودعم وتعزيز السلام والوئام بين الكينيين، واحترام أشكال التنوع الديني والثقافي واللغوي.

التحقيق في شكاوى التمييز العرقي أو العنصري، وتقديم توصيات إلى النائب العام، ولجنة حقوق الإنسان أو أي سلطة أخرى ذات الصلة بشأن اتخاذ التدابير اللازمة.

تحديد وتحليل العوامل التي تحول دون تحقيق علاقات متناغمة بين الطوائف العرقية، وخاصة الحواجز التي تحول دون مشاركة أي جماعة عرقية في المساعي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقديم التوصيات للحكومة وأي هيئة ذات صلة بالموضوع.

مراقبة ومراجعة جميع التشريعات وجميع الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص، وتقديم مقترحات لإعادة النظر في هذه التشريعات والإجراءات الإدارية.

على الوكالات الدولية والجهات المانحة مثل البنك الدولي، والإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أن يربطوا المساعدات التنموية التي يقدمونها للحكومة في تطبيق الدستور واتخاذ اللازم لمنع العنف ضد القبائل الأخرى. وهذا أمر حيوي لأنه يؤدي إلى القضاء على المسألة القبلية.

المراجع

(1) Stephen Orvis "Moral Ethnicity and Political Tribalism in Kenya "s' Virtual Democracy",

(2) Felicia A. Yieke "Ethnicity and Development in Kenya: Lessons from the General Election 2007", June 2014 http://www.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/07/Ethnicity-in-Kenya-Publishing-for-Africa-East-in-Ethnicity-CERS-Working-paper-Laura-Althoff.pdf

(3) "Three tribes take up half of all public sector jobs", Daily Nation ,Feb 22, 2014 http://www.newspaper.co.nation.www//:http/news/Service-Public-Commission-Report-Tribes-Jobs-/-/1056/2218064/-/ycnxdqz//index.html

(4) http://tuko.co.ke/77133-kikuyu-how-uhuru-and-rutos-tribes-dominate-state-house-jobs.html

(5) Pape ,Camridge University ,2001

(6) http://www.jstor.org/stable/1167103?seq=1#page_scan_tab_contents

الدكتور حسن البصري

الصومال في القرن العشرين (حلقة 24)

استقلال الصومال وانضمامها إلى الأمم المتحدة

وضع المناطق الصومالية الأخرى.

ا)**الصومال الغربي:**
كانت منطقة الصومال الغربي تختلف عن وضع المناطق الصومالية الأخرى تماما، فبينما كانت المناطق الأخرى تحت دول ستعمارية أوربية، كانت هذه المنطقة تحت دولة إفريقية تدعى بأن هذه المنطقة من ضمن أراضيها.

ورغم أن هذه المنطقة كانت فى يد بريطانيا فترة من الزمن إلا أنها أصبحت فى يد إثيوبيا أخيرا.

فعندما انتصرت القوات الإنجليزية سنة 1941 على القوات الإيطالية وطردتها من الصومال ومن الحبشة على السواء بقيت هناك حتى عاد الإمبراطور هيلاسلاسي إلى عاصمته، فانسحبت انجلترا من إثيوبيا وبقيت فى الصومال حتى سنة 1950 عندما تقرر وضع الصومال تحت وصاية إيطاليا وقبل أن تنسحب انجلترا من الصومال قامت برسم الحدود بين الصومال وإثيوبيا، وسمت (بالخط الإداري المؤقت) وبمقتضاه انتزعت منطقة أوجادين من الصومال ومنحتها لأثيوبيا، ومن ذلك الوقت كانت كل المباحثات التى طرحت لتسويتها سواء فى أروقة الأمم المتحدة، أو بين إيطاليا واثيوبيا، تفشل لأن إثيوبيا بالذات ليست متلهفة على الوصول إلى حل، مادامت منطقة الأوجادين فى يدها وكل يوم يمر تثبت أقدامها هناك.

تخلت بريطانيا عن الهود والمنطقة المحجوزة لإثيوبيا عام 1955م بالرغم أن بريطانيا ظلت تدافع عن الصومال الكبير بسبب التغيرات الجغرافية السياسية التى طرأت على المنطقة والتى أهمها: حركة الثورة المصرية والزخم الثوري الذى تولد منها، والذى أرعب القوى الاستعمارية، كما أن إذا عة صوت العرب أصبحت منبرا للدعوة للصومال الكبير، وشعارات القومية العربية، وللشعارات المعادية لبريطانيا، فى هذا الوقت كانت بريطانيا تعد العدة لاستقلال السودان وسط شعارات الاتحاد مع مصر، مما دفع بريطانيا لتعديل سياساتها وموازنة الوضع الإقليمي بتقوية وضع إثيوبيا لموازنة مثلث مقديشو القاهرة الخرطوم.

وفى 15 فبراير 1957 أطلق الإمبراطور هيلاسلاسى تصريحا اتهم فيه مصر بإثارة الأقلية الإسلامية. ومع إرهاصات استقلال الصومال زادت مخاوف الإثيوبيين حول مستقبل القسم الإسلامي، لذا أقام الإمبراطور بإجراء أول انتخابات فى تاريخ إثيوبيا فى الفترة ما بين 11 سبتمبر 1957 – 10 أكتوبر 1957. وفى 1 نوفمبر 1957 افتتح الإمبراطور مجلس نوابه والذى شهد وجودا سلاميا تمثل في ثمانية وثلاثين نائبا يمثلون مناطق القسم الإسلامي وأريتريبا. وفى يونيو 1959 وقبل استقلال الصومال بعام واحد قام الإمبراطور هيلاسلاسى بزيارة لمصر حيث استطاع تحييد النظام المصري فى قضية الدعوة للصومال الكبير وتمثل ذلك فى توقف الدعوة للقومية الصومالية من إذاعة صوت العرب، وكذلك توقف الدعاية المصرية بخصوص أرتيريا.

ومن جانب الصوماليين، لم يدخروا وسعا لاستعادة أراضيهم المفقودة والتى كان أهمها منطقة الصومال الغربي، فقد قام زعماء الصومال بجهود إيجابية للتوصل إلى اتفاقية مع الحبشة عن طريق المفاوضات وكانت الخطوة الرئيسية الأولى فى هذا الاتجاه هي الزيارة الرسمية التى قام بها إلى أديس أبابا فى 1957 رئيس الجمعية التشريعية الصومالية ورئيس الوزراء الصومالي حينئذ، لإجراء مفاوضات مع الحكومة الإثيوبية، حول النزاع الإقليمي ولكن الحكومة الإثيوبية لم تعر لهذا الوفد الصومالي أي انتباه، وادعت بأنه ليس من حق حكومة الصومال طلب هذه الحقوق الإثيوبية.

وبمجرد أن نالت محمية الصومال البريطاني وعدا بالاستقلال كان أول عمل قامت به هو سفر وزارائه الصوماليين الأربعة فى زيارة رسمية إلى أديس أبابا لإجراء محادثات مع سلطات الحكومة الإثيوبية، وكان ردفعل الحكومة الإثيوبية لهذه المحاولات الأولية سلبيا. وبينما كانت الحكومة الصومالية تبحث باستمرار عن تسوية سلمية لنزاعها الإقليمي مع إثيوبيا فإن حكومة الإمبراطورية الإثيوبية اتخذت عدة إجراءات منها: إعلان حالة الطوارئ فى الإقليم الصومالي الخاضع لها، والقيام بأعمال وحشية ضد السكان كالقتل وحرق المدن بأكملها مثل مدن "أيشعا، ودانوت، ودجحبور، وشيلابو" وتمييز عنصري ضد الصوماليين، إضافة إلى الحيلولة دون الهجرات الموسمية التى كان الصوماليون يقومون بها بحثا عن مواقع الماء والمرعي، وكان القصد من كل ذلك الترهيب ومحو الشخصية الصومالية من الإقليم إضافة إلى حشد قوات كبيرة على الحدود المصطنعة.

وكما تمت الإشارة فيما سبق فأن قضية الصومال الغربي لم تحل قبل وبعد الاستقلال، بل ظلت من أهم المشاكل التى تواجه الجمهورية الصومالية الحديثة وهي من الآثار التى تركها الإستعمار وراءه لخلق التوتر الدائم بين الجمهورية الصومالية وجاراتها الإفريقيات كي يحمي الاستعمار من ورائها مصالحه الخاصة فى هذه المنطقة ويحول دون تقدم شعوبها ونهضتها على أساس فرق تسد.

وبعد استقلال الصومال لم يدم الهدوء فى المناطق الحدودية فترة طويلة، فقد بدأ الطرفان (الصومال والإثيوبي) بتبادل الاتهامات حول اختراق الحدود، وبدأ التوتر يتصاعد فى عام 1962، وفى عام 1963 حدث تبادل إطلاق النار فى الحدود، ثم اندلعت الحرب بين الدولتين فى بداية سنة 1964 واستمرت شهرين مما أدى إلى تدخل منظمة الوحدة الإفريقية وعقد جلسات بين الطرفين فتم الاتفاق على وقف إطلاق النار فى الخرطوم فى نفس العام.

والجدير بالذكر أن دور الأمم المتحدة فى هذا الإقليم كان قاصرا على إيجاد حدود ترضى الجانبين، وكان ذلك فى فترة الوصاية 1950 – 1960.

أحمد مدوبي ... شخصية السلام في الصومال

عبدالله عبدالقادر

أحمد محمد اسلام (أحمد مدوبي) أحد الاسماء الرنانة والتي اشتهرت في الآونة الأخيرة في جميع الاقطار الصومالية بشكل ملحوظ، نظرا لمساهماته الوطنية والدبلوماسية الرفيعة وكلاماته الرنانة والتي تحمل المشاعر الوطنية الجميلة.

وكان أحمد محمد اسلام (أحمد مدوبي) احد الاسماء التي برزت للساحة الصومالية في التسعينات من القرن المنصرم من خلال انضمامه لمعسكرات راس كامبوني والتي اسسها الشيخ الراحل حسن تركي في جنوب الصومال وخاصة قرب مدينة كسمايو.

وخلال فترة المحاكم الاسلامية سطع دور احمد مدوبي الى العلن ، بعد مساهمته في نصرة المحاكم الاسلامية في مقديشو والسيطرة على مدينة كسمايو في ذاك الزمن.

وبعد خلافات حادة مع حركة الشباب المجاهدين في كيفية الحكم على مدينة كسمايو، وطرد قواته من المدينة، قرر احمد مدوبي السعي نحو السيطرة على كسمايو من جديد بالتعاون مع القوات الكينية المنضمة تحت مظلة قوات اميصوم في الصومال.

وبعد معارك شرسة وقوية مع الحركة، استطاع معسكر راس كامبوني بقيادة احمد مدوبي بمساعدة القوات الكينية بالسيطرة على المدينة ، واعلن احمد مدوبي تأسيس ولاية جوبالاند بعد اختياره رئيسا للولاية.

ولعب احمد مدوبي دورا بارزا وملحوظا في السياسة الصومالية بعد اختياره رئيس الولاية،حيث سعى احمد مدوبي الى توطيد العلاقات مع الحكومة الفيدرالية الصومالية والسعي نحو حلحلة الازمة التي نشأت في بدايات تأسيس الولاية مع الحكومة الفيدرالية، حيث وقعت ادارة احمد مدوبي اتفاقية اديس ابابا مع الحكومة الصومالية الفيدرالية لحلحلة الخلافات فيما بينهما .

وشهدت العلاقات مع الحكومة المركزية بعد هذه الاتفاقية تحسنا ملحوظا ، ساهمت في انهاء التوترات التي حدثت خلال تأسيس الولاية.

وخلال انتخاب برلمان ولاية جوبالاند اظهر احمد مدوبي شخصيته العريقة من خلال السعي الى ارضاء معظم القبائل الساكنة في اقليم جوبالاند ، وقرر احمد مدوبي تأخير تشكيل حكومة الولاية من اجل القيام بمشاورات عديدة مع الأهالي الساكنة في الاقليم، وتشكيل حكومة تمثل اهالي هذه الولاية.

وخلال عام 2015م كان لاحمد مدوبي دور بارز في السياسة الصومالية ، حيث جذبت كلماته انظار المتابعين للشأن الصومالية وجماهير عريضة من الشعب الصومالي.

ففي ازمة جالكعيو والاضطرابات الأخيرة التي حدثت في المدينة والنزاعات بين ادارتي جلمدق وبونت لاند ، ادلى احمد مدوبي تصريحا تاريخيا قال فيه (لن نخوض الحديث عن انتخابات 2016 ما لم تحل قضية جالكعيو ويتوصل الاطراف الى حل ابدي لهذه الازمة)، وساهمت هذه التصريحات في اثراء شعبية احمد مدوبي بين اوساط الشعب الصومالي والتي رحبت بهذه التصريحات الوطنية، وساهمت الحكومة الفيدرالية وقادة ولايتي جنوب غرب الصومال وجوبالاند في التوصل الى اتفاقية مصالحة بين هذه الولايتي في المدينة.

وفي منتدى التشاور الوطني لانتخابات 2016م عاتب احمد مدوبي المسئولين الصوماليين والذين ادلوا بخطاباتهم في هذا المنتدى باللغة الانجليزية، حيث اشار احمد مدوبي الى انه كان يجب على المسئولين الصوماليين ان يتحدثوا باللغة الوطنية الصومالية كي يفهمهم الشعب الصومالي ولا ان يضطر الشعب الصومالية الى استفسار ما قاله قادتهم وترجمة خطابهم للشعب الصومالي.

وقد لقي هذا التصريح استحسانا كبيرا لدى السياسيين والمثقفين الصوماليين وجماهير عريضة من الشعب الصومالي ، بالاضافة الى تكريم اكاديمية اللغة الصومالية لاحمد مدوبي نظرا لدوره الكبير في التعبير عن الاعتزاز بلغتنا الوطنية.

وظهرت الحنكة والدراية والخبرة السياسية لاحمد مدوبي حينما قرر زيارة مدينة عدادو حاضرة اقليم جلمدق ، بعد ان رأى البعض ان الاصطفافات الاخيرة بين الولايات وتحالف جوبالاند مع بونت لاند الى جانب تحالف جنوب غرب الصومال مع جلمدق ستساهم في توسيع الفجوة بين قادة هذه الولايات ، الا ان احمدمدوبي كان له راي آخر وقرر زيارة هذه الولاية حتى يظهر لهؤلاء خبرته ووطنيته الكبيرة، وان السياسيين الصوماليين ان اختلفوا في الآراء السياسية لن يعنى هذا القطيعة الحتمية بينهم ، وان الاختلافات السياسية لا تعنى القطيعة والعداء بين السياسيين والشعب الصومالي.

ورحبت ادارة جلمدق بزيارة احمد مدوبي بطريقة رائعة تعبر عن التآخي والتآلف بين الشعب الصومالي والتي عصفت فيه الأحداث الاخيرة وساهم التطبيق الخطأ للفيدرالية في اثراء بعض النعرات والتعصبات الغير الوطنية.

واستحق احمد مدوبي بهذه الافعال الوطنية لقب شخصية السلام في الصومال ، واحقية مدينة كسمايو بتشريفها باحتواء مؤتمر تحديد كيفية انتخابات 2016م ، واستضافة القادة الصومالية وترحيبهم بافضل طريقة ممكنة .

مطار بوصاصو بين الحقيقة والدّعاية

محمد عيسي فارح

فى بداية 2005 وبعيد انتخاب عدى موسى رئيسا لأقاليم بونت لاند قام بتدشين بناء مدرج وصالات مطار بوصاصو فى خطوة نوعيّة كانت بمثابة فاتحة أمل غير أنّه تمكن فقط من بناء محطّة (صالة وصول ومغادرة وبعض المكاتب) , انجاز لا يستهان به ليس فقط لأنّه كان السّبّاق الى هذه الفكرة الخدماتيّة الجميلة ولكن بالنّظر لتلك المرحلة الحرجة التى كانت الحكومة الانتقالية بقيادة عبد اللّه يوسف تستنزف الموارد الاقتصاديّة الضّعيفة أصلا وما تلاها من انغماس الحرب مع المحاكم الاسلاميّة آنذاك وما تبعها من اهتزازات أمنيّة

فى عهد عبد الرّحمن فرولى بدأ يصبّ التّركيز على تنقيب البترول أكثر من أىّ شيء آخر بينما توقّفت نغمة المطار ليأتى ذكرها فقط قبل أشهر من حملة فرولى الانتخابيّة الثّانية وبعد عشر سنوات من افتتاح المطار بالتّمام والكمال

حيث قام هو الآخر بقصّ شريط الافتتاح , مضت الأيّام وتبيّن أنّها ما كانت الأجزء من حملة انتخابيّة فى اطار كسب الأصوات لا أكثر ولا أقلّ

فى أواخر 2014 قام الرّئيس عبد الولى غاس بقصّ شريط الافتتاح للمرّة الثالثة فى مسلسل درامى طويل الحلقات ذكّرنى بالمقولة الصّوماليّة الشّهيرة Faanoole Fari kama qodna ومعناها " فانولى لم تتحقّق منه قيد أنملة " فى اشارة الى مشروع حكومى لتوليد الطّاقة طال أمده ليتعثّر فى الآخر نتيجة للاختلاس وسوء الادارة , هذه المرّة تمّ بناء مدرج بسعة 2.4 كم يعنى أقلّ من كيلو متر حسب المخطّط التّصميمى الموضوع كما أنّ المحطّة لم يشملها التّوسيع الّذى انتهت مراسمه يوم الجمعة الفائت بشكل مؤقّتت تقريبا أقول ذالك لأنّنا تعوّدنا على مطار بوصاصو كونه مسرحا للدّعاية والتّسويق السّـــــــــياسيين الفينة والأخرى ,وبما أنّ توقيت الافتتاح جاء ليتوافق مع الذّكرى السنوى الثّانى من انتخاب غاس رئيسا للولاية فانّ فصولا جديدة من الافتتاحات لنفس المطار واردة ان لم تكن حتميّة وقت المناسبات وعند حاجة أصحاب السّيادة الرؤساء خصوصا وأن بناء المطار لم يكتمل بعد

يجب الاحتفال والكلام بايجابيّة عن بناء مدرج حديث لمطار بوصاصو والنّظر اليه كمكسب وطنىّ سيستفيد منه المواطنين وسيحسّن من أداء خدمة الطّيران فى المنطقة بشكل عام واضافة الى ذالك فانّ اجاز كهذا من شأنه خلق روح التّنافس الايجابىّ بين الولايات داخل الجمهورية وتحفيز أهالى المناطق الأخرى باقامة مشاريع مماثلة لكن لماذا لا ننظر الي مثل هذه الانجازات من باب "لا شكر على الواجب" وليس كأنّها فضيلة يجب مقابلتها بالمديح تحت وقع الصّهاريج والطّبول لأنّ ذالك من شأنه زرع الغرور وروح التّعالى والطّغيان فى نفوس القيادة الّذين هم بحاجة الى المحاسبة والنّقد الهادف أكثر من الطبطبات والمجاملات كى لا نصنع الطّغاة بأيدينا

لقد تحوّل حفل الافتتاح الى تظاهرة سياسيّة كبرى نظرا لقرب الاستحقاقات الانتخابيّة وفى سياق التّجاذبات السّياسيّة و السّباق المحموم للظّفر بالأصوات الحاسمة يمكننا تلخيص أبرز الملاحظات:

الأوساط المتتبّعة استغربت مشاركة الرّئيس حسن لمناسبة الافتتاح بينما امتنع عن زيارة جالكعيو لوقف المعارك الطّاحنة قبل أسابيع رغم المناشدات العديدة له بالتّدخّل , البعض يرى أنّ استضافة غاس لرموز المعارضة بقيادة رئيسيى الوزراء السّابقين على غيدى وعبد الولى شيخ حفّزه للحضور كى لا تكون ساحة للنّقد اللاّذع ضدّ سياساته من طرف خصومه السّياسيّين ومع ذالك لم تمنع البعض منهم من الانتقاد والتّهكّم

عدم وجود ملصقات صور الرئيس الفدرالى بجانب ملصقات صور عبد الولى غاس فى قاعة الاحتفال تدلّ على أنّ سيادته حسم أمر المشاركة فى وقت متأخّر وبعد استكمال التّجهيزات ووضع الصّور

الاستقبال الحاشد للرّئيس حسن شيخ لدى وصله مطار بوصاصو قبل يوم من الافتتاح الرّسمى يعكس دلالة واضحة لمدى التّقارب بين الولاية والرّئيس حسن خاصّة وأن الاختتام المشترك اقترحت نظاما انتخابيّا توافقيّا يشمل نظام تعيين الأعيان ونظام التمثيل الاقليمى الّذى تراه الولاية يصبّ فى مصلحتها

غياب شريف حسن رئيس أقاليم الجنوب الغربى قد تكون منعطفا جديدا

فرش البساط الأحمر للرّئيس عند الاستقبال يوحى بزيارة رئيس بلد ذات سيادة لبلد آخر نظير له ممّا يعطى دلالة خاطئة هذه الأخطاء البروتوكوليّة العبثيّة متكرّرة

اصطحاب عناصر من الأميصوم لحراسته فى بوصاصو أثار بعض الامتعاض لدى الأوساط المحلّية هناك تماما وفى وجود قوّات من طراز (الفا جروب) قادرة على توفير حماية للرّئيس وكبار المسؤولين.

على عادة الصّوماليّين فى الخلافات ذات البعد القبلى, فانّ قتراح تسمية المطار بالرّئيس الرّاحل عبد الرّشيد على شرماركى تخليدا لذكراه أثار حفيظة آخرون حيث قامو باقتراح تسميات مماثلة وبما أنّ المفاوضات فى هذا الشّأن لم تفضى الى نتيجة فقد انتهى الأمر بتسميته مطار بوصاصو درء للاحتقان.

خلاصة عن فكر ما (4)

الكتاب الذي نحاول في هذ الأسبوع الاستخلاص عن فكر ما، هو الكتاب المعروف: **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي لـ جان جاك روسو**، العالم السويسري المشهور، وأصدرته المنظمة العربية للترجمة بتوزيع من مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وبترجمة السيد عبد العزيز لبيب، وذلك بطبعته الأولى المنتجة عام 2011م، وبالطبع يوجد للكتاب طبعات أخرى صدرت من مختلف الأماكن ودور النشر في فترات متفاوتة لا تخلو منها ظهور مفارقات طفيفة، كما أن له ترجمات عربية صادرة من القاهرة وتونس، وبيروت في أوقات مختلفة، واعتمدنا إلى هذه النسخة إلى أخرى مترجمة بالعربية صدرت من مؤسسة **هنداوي** للتعليم والثقافة في القاهرة عام 2012م بترجمة عادل زعيتر، هذا إلى جانب كتاب كتبه **هيكل** عن روسو، حياته وكتبه، وهو كتاب ثمين جدا ولذلك سنكتب عنه مقالا إضافيا إلى جانب هذا المقال لأهميته.

وغالبا ما نختار الكتاب بدقة وعناية وتأخذ عملية الاختيار مني وقتا طويلا، وأهم العامل الحاسم لاختياره هو قيمة الحصيلة التي يتضمنه ومصداقية مؤلفه وكيف أن هذا يخدم على إثراء الفكر السياسي الضحل وينمي الأفق الوطني، ويدعم ثقافة المشاركة في القضايا العامة المشتركة بايجابية وفعالية على المدى المنظور، ومن الطبيعي أن يظهر في الكتاب على أن صاحبه هو أ بن عصره وجزء أصيلا في منطقته، وتعبير صادق عن ثقافة مجتمعه، وكتب بلغة تحمل الكثير من المعاني والإطناب ويتحدث عن قضايا تبدو هو بالنسبة لعصره إشكاليات حقيقية مثل العبودية، والملكية و شكل الحكومة المثالية وغيرها والتي ربما تبدو لنا نحن في عصرنا الحاضر بديهية، كما يمكن انه ربما تبدو لغيرنا اللاحقين بعدنا أمرا غير ذي معنى

ولد روسو في مدينة جنيف عام 1712م وهو فرنسي الأصل، وعاش في آماكن مختلفة في أوربا، وتحديدا في فرنسا، وايطاليا وانجلترا بغرض العمل والتعليم، وعاصر مع العديد من عظماء عصره مثل **فولتير** (1694–1788) م **ومونتسكو** (1689–1755)م، واستقى بعض من أفكاره عظماء آخرين عاش البعض منهم في زمنه، والبعض الآخر منهم عاش في فترة ليست بعيدة عن زمنه مثل لوك (1632–1704) م **وهو بز** (1588–1679) م و**بيكون** (1561– 1626) م وديكارت (1596–1650)م مع اختلاف كبيرقي الاتجاه معهم وكثير في الأفكار تصل إلى حد النقض في بعض الأحيان، وكتب هذ الكتاب عام 1762م، وهو عبارة عن كتاب واحد يحتوى عدة كتب متداخلة فيما بينها، كما أنه جزء من كتاب مطول تعرض بعضه للحرق واقتصره على شكل خلاصة في هذ الكتاب واستغرق منه إخراج الكتاب جهدا بحثيا متراكما يصل إلى عشرين عاما من حياته المليئة بالتقلبات والمغامرات والتحديات، وهو ما كا ن له الأثر البالغ في بروز عبقريته النادرة وسعة ثقافته المعرفية وعمق تجربته العلمية، وجرأته في طرح الأفكار النقدية، وذلك نتيجة تنقلاته المتتالية من وإلى، وتعايشه الحقيقي مع المشكلات الحقيقية القائمة، وتعرضه للقهر والبؤس في حياته التعسة، وذلك غالبا ما تجده متمسكا بالحرية والحق والحقوق على مفاهيمها الواسعة.

وفي جنيف يوجد المخطوطة الأصلية المكتوبة باللغة الفرنسية، وهو من أكثر الكتب رجوعا في مسائل فلسفة الحكم وإشكاليات الفكر السياسي الحديث لدرجة يسميه البعض عمدة الكتب السياسية وانجيل الثورة الفرنسية، علما بأنها وقعت بعد عقد واحد من وفاته عام 1788م، وتمّ ترجمة الكتاب إلى أكثر اللغات الحية في العالم لأهميته، وللمؤلف كتابات أخرى عديدة مثل كتاب **الخطاب في أصل التفاوت بين الناس**، و**الاعترافات** و**إميل**، والأخيرين هما نوع من كتابة مذكرات حياته الشخصية يعترف ويصرح بميوله وخطيئته وقصوره وذنبه الذي ارتكب في حياته، وفي حق أولاده الخمسة ورؤيته في الدين ومواقف الحياة وقيمها، كما أن له أعمال وهوايات برزت في الشعر والأدب والفن والموسيقى والاقتصاد والرياضيات والعلوم وبالذات علم النباتات ولكن كلها لم تحظى ما حظي هذ الكتاب من الشهرة والسمعة والاعتماد على المستوى العام.

ويتحدث الكتاب عن السيادة، والقانون والحق والعدل والدولة والمواطن والدستور والحرية بطريقة يراها أنها مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا ينتفي بغياب الواحد منهم وجود الآخر، و أثر في الحياة السياسية بشكل ملموس، وساهم على خلق صحوة فكرية اتسمت بالحيوية والخلود وقادت إلى العديد من التغيرات الاجتماعية والثورات والتحولات السياسية في العالم سواء حدث ذلك في عصره آو ما بعده من العصور كمصدر إلهام، وأصبحت آليات الحكم والتحاكم مختلفة عن سابقتها بعد صدوره، ومازال الكتاب رغم قديميته يحتفظ القيمة العلمية كمرجع معتمد في مجال تناوله، والمسألة الأساسية التي يحاول روسو إيجاد معالجات فكرية عن اشكالياتها الحقيقية هي إجابة عن سؤال واحد، ما هي المبادئ والسلوك التي بمقتضاها تكون الحكومة شرعية ؟ آو بمعنى آخر ما الخصائص التي تكون الحكومة باكتسابها شرعية و بالأحرى ما طبيعة العلاقة بين شرعية الحكم وسلوك الحكومة.

ويمكن القول بان الأصول التي يدور الكتاب حولها، ويريدها روسو أن تكون راسخة الوجود في قضايا الحكم السياسي المستقر والرشيد هي ما يلي:

•أن يكون الحكم مدنيا قائما على التشاور والتعاقد المتجدد باعتبار هما أساس الشرعية المتبادلة بين طرفي الحكم أو بين المواطن والسلطة، ولا يختلف صيغة الحكم التعاقدي هنا عن الشراكة التي تتم بين أي طرفين تتوافر فيهما دائما عناصر الحرية والرضاء والرغبة في الاستمرار، والانسحاب منها حين الإختلال بالأسس المتفقة

•الميثاق أو العهد السياسي هو اللحظة التي يقرر شعب ما الوقوف مع نفسه، وهو عهد إرادي يكون توافق الإرادة الخاصة مع العامة مؤصلا في الحكم، ومن ثم يكون العهد والميثاق أصل السلطة المدنية القائمة على الحق السياسي المتفاهم على مستوى العام

•يوجد فرق كبير بين التزام الإنسان نحو نفسه والتزامه نحو مجتمع يعدّ جزءا منه، ويعنى بذلك أن الالتزام تجاه المجموع يجب أن يكون أشد وأقوى من التزام الذات، لأن الأول يؤثر الآخر والجميع، بينما الأخير يؤثر الفرد بنفسه فقط

•يوجد علاقة ارتباطية بين الحق الطبيعي والمصلحة الفردية، كما يوجد صلة دائمة بين المنفعة والعدل، ولذلك ينبغي تقديم صيانة الحق وحفظ العدل على المنفعة والمصلحة الفردية

•أن القوة لا تخلق الحق و لا توجب به، وان الحق لا يصدر عن الطبيعة مطلقا، ولا يكون الأقوى قويا بما فيه الكفاية مالم يحول قوته إلى حق، وطاعته إلى واجب عمل

•ينفي إمكانية وجود العبودية التلقائية آو الطوعية وان تنازل الإنسان عن حريته وحقوقه لا يقل وقعا عن تنازل الإنسان بصفته الأصلية، وان يرتضي ببيع نفسه طواعية، ويعتبر وجود ذلك نوعا من التهافت

•من الضروري خضوع الأقلية العددية طواعية بالاختيار الأكثرية في مواقف الاختيار خضوعا لآياتي من القوة والقهر يقدر ما هو الإدراك بان العدد هو الحاسم في مثل هذه المواقف في كل الأحوال

•ينبغي أن يتحول الفرد في ظل التعاقد الاجتماعي وسيادة المساواة من الرعية والمحكوم والسيد إلى المواطن الشريك في أداء المسؤولية الوطنية، ويكون التحاكم في حالات حدوث الخلاف والاختلال هو القانون والعهد والميثاق، وأن القانون والوطن هما متلازمان عند روسو

•أن كثرة العقوبات الحا صلة في ظل الدولة لا تعبر بأي حال من الأحوال عن قوة الدولة ولا القدرة في الحسم بقدر ما هو دليل عن ضعف وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها، وما يدل قوة الدولة ويثبت حسن إداراتها هو قلة المجرمين ووفرة الوسائل المانعة لوقوع الجريمة وليس العكس.

ويميز روسو في حديثه المسهب بين المساواة التي لا سلطان على الإنسان فيها مهما كانت مكانته تحكّمها مثل المساواة في الذكاء والقوة والكسب، وبين المساواة في الحقوق والعهود والتي ينبغي أن تظهر فيها سلطان الدولة عليها بطريقة دائمة ومحكمة ، كما يفرق بين الحرية المطلقة التي تجعل الإنسان سيد نفسه ولا تجعله يعير أي اهتمام آخر سوى ما تملي له إرادته وهواه الخاصة به وبين الحرية المقيدة التي لاتحد الفرد من تحقيق هواياته ورغباته الشرعية و يعير صاحبها اهتمام الآخرين وحرياتهم الفردية، ويشيد الملكية الفردية بدلا وبالذات ملكية الأرض و يجعلها مربوطة أو مشروطة بالإحياء وأخذ المقدار الضروري منها للحياة والاعمار إعمارا يعود نفعه على العامة ماديا ومعنويا.

ويشير روسو إلى عدم تعذر توافق الإرادة الخاصة بالعامة في نقطة التقاء جامعة بينهما، ولكنه غالبا ما يتعرض هذ التوافق بالاهتزاز ولايدوم طويلا بطبيعة الحال، والسبب في ذلك يكمن في ميل الإرادة الخاصة إلى التفصيلات والايثارات وذلك عن طريق التفكير الذي يقول: " أريد فعلا ما يريده الرجل الفلاني..." بينما العامة تميل إلى المساواة، ومن هنا يجب أن تكون الدولة هي الضامنة في الحفاظ على نقطة الالتقاء تلك، والعمل على إدامة التوافق بين الإراديين، وتكون الدولة القادرة على ذلك فقط هي ليست كل الدول بل هي المنتخبة التي تحترم العهد وتقدر الموقف وتراعي مصالح الجميع قبل فوات الأوان

ويؤمن ر وسو إيمانا مطلقا بان الله وحده هو العادل، ويجب أن يكون العدل متبادلا ليكون مقبولا بين الجميع وان فقدان أثر العدالة على الناس يعتبر شهادة عملية على اخلال طرف من الأطراف على الاهتداء به، ويؤمن روسو كذلك مبدأ السيادة الكاملة وأنها للشعب وغير مقسمة إلى سيادة تشريعية وحكومية وغيرها من التقسيمات الشائعة الاستخدام على المستوى السياسي العام، ولا يمكن التنازل عنها بطريقة جزئية أو كلية أو بشكل مؤقت ودائمة، ويمكن تفويضها وتمثيلها بطريقة ليست دائمة ويمثلها بالجسم الحي للإنسان الذي بانقسام أجزائه الكلية الواحدة إلى أجزاء متفرقة يفقد الإنسان حياته وقيمته الذاتية، وينبغي أن تتجسد السيادة معانيها الظاهرة في الحروب وفي اتفاقيات السلم وعند جميع أخذ القرارات المصيرية، ويدعو إلى الهيئة السياسية (الحكومة) حسب تعبيره الخاص له أن يكون لها جيش وقوة قاهرة منظمة تفوق عن سائرها في امتداد سيادتها، و أن على الجميع الاستعداد لمحاربة العدو في سبيل الوطن عند الضرورة وفقد ان السلامة النفسية

ويقر روسو بان الشعب يريد الخير دائما، ويسعى إلى الاستقرار والسلم ولكنه لا يرى الخير من تلقاء نفسه، وفي الأغلب لا يمكن الجمهور الأعمى أو الجاهل أن يعرف ماذا يريد، ومن النادر أن يعرف ما هو صالح له، وربما يكون المعيار في ذلك هو النظر إلى مدى كونه هو ولي تغيير قوانينه واختيار ممثليه على المستويات المختلفة، و تكون الإرادة العامة مستقيمة، ولكنها تغويها الإرادات الخاصة أو الاهتمام الشخصي في بعض المرات، ويقوم أدلاء السوء إلى تقريب المسافة والـــــــزمن إلى عيون أولئك اللذين يلزم جعل عزائمهم الوظيفية ملائمة لعقولهم الشخصية، ومن هنا يجب وجود القانون ضروريا في كل الأحوال والخطوات، كما يجب أن تكون الجهة الواضعة على تلك القوانين غيرها التي يراد منها الحرص على تنفيذها والتقيد بمفرداته، وان أمورا رئيسية مثل سلامة النظام آو وجود النظام السليم، وحيوية عناصره البشرية، والتمتع بالأمان واليسر، وحكمة القوانين وحنكة القيادة تعطي للدول عمرا مديدا، بينما العكس يعجل عمر الدول ويفني مكوناتها فناء كاملا مخزيا

ويوضح روسو المهام التي على الحكومة العمل على تحقيقها، وذلك باعتبارها هيئة متوسطة بين المواطن والدولة، ومفوضة بتنفيذ الدستور وصيانة الحرية المدنية، ويحصر نوع الحكومات على أنها ديموقراطية (الجمعية)، وأرستقراطية (أقلية)، وملكية (فردية)، وربما يلائم كل نوع من تلك الأنواع دولة معينة من الدول آو الشعوب، وذلك نتيجة اختلاف التراكيب من دولة إلى أخرى، وتبقى أفضل النظم هي التي تنفصل فيها سلطات الحكم وفق رأيه من غير أن تنقطع تلك السلطات بعضها البعض، والحكومة الديمقراطية يوجد فيها استمرارية دائمة يير والإصلاح والتجديد، ويكون المواطن قادرا على أن يستمع بنفسه، ويدير مصيره بيداه.